

مبادئ المحاسبة

PRINCIPLES OF ACCOUNTING

YAS ALZAMILI

2026

المدخل إلى دراسة المحاسبة



تمهيد

تعتبر المحاسبة من العلوم الأساسية التي تلعب دوراً حيوياً في عالم المال والأعمال. فهي ليست مجرد تسجيل للتعاملات المالية، بل هي لغة تعبر عن الأداء المالي للمنظمات وتساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية. في عصرنا الحالي، حيث تتزايد التعقيدات الاقتصادية وتنوع الأسواق، تكتسب المحاسبة أهمية متزايدة في فهم كيفية إدارة الموارد وتحقيق الكفاءة. تقدم دراسة المحاسبة للطلاب مفاهيم وأدوات ضرورية لفهم النظام المالي والتحليلات المرتبطة به. تشمل الدراسة مجموعة من المواضيع المهمة مثل المبادئ المحاسبية، التقارير المالية، تحليل البيانات، والتخطيط المالي. من خلال هذه الدراسة، يمكن للطلاب أن يؤسسوا قاعدة قوية تؤهلهم للعمل في مجالات متنوعة مثل التمويل، الإدارة، والاستشارات. في هذا القسم، سنستعرض الأسس التي تقوم عليها المحاسبة، وأهمية هذه المعرفة في عالم الأعمال، وكيف يمكن أن تشكل دراسة المحاسبة خطوة أولى نحو مسيرة مهنية ناجحة.

الأسس التي تقوم عليها المحاسبة

1. المبادئ المحاسبية الأساسية:

تشمل المبادئ مثل مبدأ الاستحقاق، ومبدأ الاستمرارية، ومبدأ الثبات. هذه المبادئ توفر إطاراً موحداً لفهم كيفية تسجيل المعاملات المالية.

2. التقارير المالية:

تتضمن البيانات المالية مثل الميزانية العمومية، وقائمة الدخل، وتقرير التدفقات النقدية. تساهم هذه التقارير في تقديم صورة واضحة عن الوضع المالي والأداء الاقتصادي للمنظمات.

3. التحليل المالي:

- يتضمن استخدام مجموعة من المؤشرات لتقييم الأداء المالي. يساعد التحليل المالي في اتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات ويوفر إشارات مبكرة عن الاتجاهات المالية.

4. إدارة المخاطر:

- تلعب المحاسبة دورًا مهمًا في التعرف على المخاطر المالية وتقدير آثارها، مما يساعد المنظمات في تطوير استراتيجيات للتقليل من هذه المخاطر.

أهمية المحاسبة في عالم الأعمال

- دعم اتخاذ القرارات: تقدم المعلومات المالية الدقيقة والقابلة للتحليل، مما يمكن المديرين والمستثمرين من اتخاذ قرارات مدروسة.
- تعزيز الشفافية: تساهم في تعزيز الشفافية والثقة بين الأطراف المعنية مثل المستثمرين والموردين.
- توافق مع المتطلبات القانونية: تساعد الشركات على الالتزام بالقوانين واللوائح المالية، مما يقلل من المخاطر القانونية.

نشأة وتطور المحاسبة

ارتبطت نشأة المحاسبة وعمليات مسك الدفاتر بنشأة التجارة والتبادل التجاري منذ القدم حيث يتعرف كل تاجر على العائد المادي من وراء تجارته وكذلك معرفة مقدار ما يملك ومقدار الالتزامات التي عليه من خلال الوظيفة التي تقدمها المحاسبة ، وتتمثل هذه الوظيفة في وصف وتلخيص الاحداث لجميع الانشطة المالية عن طريق قياس تلك الانشطة وتسجيلها وتبويبها في مجموعة من السجلات بشكل أرقام تعبر عن هذه الانشطة بشكل منظم ودقيق.

تعريف المحاسبة:

تعتبر المحاسبة احد المكونات الاساسية لاي منشأة سواء كان هدفها ربحي كالمنشآت التجارية أو غير ربحي كالوحدات الحكومية. فبدون المحاسبة لن يكون بمقدور هذه المنشآت من معرفة الموقف المالي نهاية كل سنة مالية بشكل دقيق يمكن أصحابها من اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة.

ويمكن تعريف المحاسبة بأنها: هي علم وفن تسجيل وتصنيف وتلخيص عمليات التبادل والاحداث التي لها صفة مالية معبر عنها بوحدات نقدية وأستخراج نتائجها وبيان المركز المالي.

أهداف المحاسبة:

تستخدم المنشآت النظام المحاسبي حتى تتمكن من تحقيق عدة أهداف من أهمها:

1. الاحتفاظ بسجلات مكتملة ومنظمة لجميع العمليات المالية للمنشأة.
2. تحديد نتيجة المنشأة من ربح أو خسارة.
3. تحديد المركز المالي للمنشأة في لحظة زمنية معينة.
4. توفير البيانات والمعلومات لازمة للتخطيط ورسم السياسات للفترات القادمة.
5. توفير البيانات والمعلومات اللازمة لعمليات الرقابة على المنشأة.

المستفيدون من المحاسبة:

مستخدمين داخليين مثل :

الإدارة : تحتاج الإدارة الى المعلومات المحاسبية حتى يمكنها اتخاذ القرارات المناسبة وكذلك التخطيط وتحقيق الاهداف.

الموظفون: يحتاج الموظفون الى المعلومات المحاسبية لمعرفة وضع المنشأة التي يعملون بها ومدى استمرارية عملهم بالمنشأة .

مستخدمين خارجيين : يقصد بالمستخدمين الخارجيين من تربطهم علاقة بالمنشأة من خارج المنشأة مثل:

الملاك: تهتم هذه الفئة بالمعلومات المحاسبية لمعرفة حجم العائد المتوقع من استثماراتهم في المنشأة ومدى كفاءة الإدارة في تحقيق الاهداف.

المقرضون: يهتم المقرضون بالمعلومات المحاسبية لتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة حول مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها (ديونها).

الموردون: يهتم الموردون بالمعلومات المحاسبية لتمكينهم من اتخاذ قرارات المتعلقة بالتوريد للمنشأة وقدرتها على السداد عند الشراء .

العملاء: يهتم العملاء بالمعلومات المحاسبية لتمكينهم من اتخاذ القرارات المتعلقة بإمكانية الاستمرار في التعامل والشراء من المنشأة من عدمه.

تعريفات أساسية في المحاسبة :

الاصول (الموجودات): وهي ماتملكه من اشياء ومنافع ذات قيمة يمكن قياسها وتشمل:

* الموجودات المتداولة

* الموجودات الثابته

* الموجودات غير الملموسة

المطلوبات : هي التزامات المنشأة تجاة الغير مقابل الحصول على سلع وخدمات او قروض وتشمل:

* المطلوبات قصيرة الاجل

* المطلوبات طويلة الاجل

حقوق الملكية: هي التزامات التي على المنشأة اتجاة ملاكها وهي عبارة عن الفرق بين الموجودات والمطلوبات والتي تحتوي على راس المال وجاري المالك.

الايادات: هي جميع ماتحصل عليه المنشأة مقابل بيع البضائع وتقديم الخدمات اضافة الى ارباح الاستثمارات.

المصروفات: هي جميع التكاليف التي تتحملها المنشأة مقابل حصولها على الايراد مثل تكلفة شراء البضائع والخدمات.

ملاحظة// جميع العمليات المالية التي تقوم بها المنشأة يتم تصنيفها على اساس الحسابات الخمسة السابقة فاما ان تكون

موجودات او مطلوبات او حقوق ملكية او مصروفات او ايرادات.

أنواع الحسابات :

يوجد في المحاسبة ثلاث انواع من الحسابات:

الحسابات الشخصية: وتمثل حسابات الأشخاص من الذين يتعاملون مع المنشأة او المشروع كعملاء وموردين طبيعيين او معنويين.

الحسابات الحقيقية: وهي الحسابات التي تمثل العناصر المكونة لقائمة المركز المالي وتشمل:

الموجودات: مثل المباني , الاراضي, والمعدات , البنك, الصندوق, المدينون.

المطلوبات: مثل القروض , الدائنون.

حقوق الملكية: مثل رأس المال والارباح غير الموزعة.

❖ والسبب بتسميتها بالحسابات الحقيقية لانها تستمر بأرصدها من سنة الى أخرى.

الحسابات الاسمية: وهي الحسابات المكونة لقائمة الدخل وتشمل:

المصروفات: مثل تكاليف شراء البضاعة(المشتريات), الايجار , الرواتب, الكهرباء, الإعلانات

الايرادات: مثل ايراد المبيعات, ايراد الاستثمارات, فوائد مكتسبة, عمولات, ايراد عقار, خصم مكتسب, أرباح بيع

الموجودات ..

❖ وتسمى بالاسمية لان أرصدها تبدأ من الصفر في بدايه كل سنة مالية.

المحاسبة وبيئة الأعمال

تُعَدُّ المحاسبة من العوامل الأساسية التي تشكّل بيئة الأعمال، إذ تلعب دورًا حيويًا في تنظيم العمليات المالية وتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات. في هذا السياق، نوضح العلاقة بين المحاسبة وبيئة الأعمال من خلال النقاط التالية:

1. تعريف بيئة الأعمال

تشمل بيئة الأعمال مجموعة من العوامل الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، والتكنولوجية التي تؤثر على أداء الشركات. هذه البيئة تتطلب من المؤسسات الاستخدام الفعال للأدوات المحاسبية لفهم وتحليل الظروف التي تواجهها.

2. دور المحاسبة في تيسير العمليات

من خلال تسجيل وتنظيم المعاملات المالية، توفر المحاسبة المعلومات الأساسية التي تحتاجها الإدارة لاستراتيجية العمل اليومية، مما يساعد على تحقيق الكفاءة وتقليل التكاليف.

3. اتخاذ القرارات المبنيّة على البيانات

تقدم المحاسبة بيانات مالية دقيقة تساعد المديرين على اتخاذ قرارات مبنية على تحليل سليم، مثل تقييم أداء المنتجات، والتخطيط للموارد، وإجراء التوقعات المالية.

4. التوافق مع القوانين والتشريعات

تعمل المحاسبة على ضمان التزام الشركات بالقوانين المحلية والدولية، مما يحميها من المخاطر القانونية ويعزز ثقة المستثمرين والعملاء.

5. تحليل الأداء والتوجهات

تسمح المحاسبة بتحليل البيانات المالية لفهم نقاط القوة والضعف في الأعمال، مما يساعد على تكييف الاستراتيجيات التنافسية وفقًا للتوجهات السوقية.

6. تأثير التكنولوجيا

مع تقدم التكنولوجيا، تتغير ممارسات المحاسبة لتستخدم أدوات مثل البرمجيات المحاسبية والحوسبة السحابية. هذا يساهم في تحسين دقة البيانات وسرعة الوصول إليها.

7. تحسين الكفاءة التنظيمية

تسهم المحاسبة في تحسين العمليات الداخلية من خلال تحديد الفجوات والمجالات التي تحتاج إلى تحسين. من خلال التقارير المالية والتحليل الدوري، يمكن للإدارة اتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة كفاءة العمليات.

8. تقييم المخاطر وإدارة الأزمات

توفر المحاسبة أدوات لتحديد المخاطر المالية المحتملة، مما يساعد الشركات على تطوير استراتيجيات للحد من تأثير الأزمات. يمكن تحليل البيانات المالية التاريخية لتوقع الأزمات المستقبلية والاستجابة لها بشكل أفضل.

المحاسبة الإدارية

تُعَدُّ المحاسبة الإدارية من أهم فروع المحاسبة، حيث تركز على تقديم المعلومات المالية والتحليل اللازم لدعم اتخاذ القرارات داخل المؤسسة

تعريف والمفهوم للمحاسبة الإدارية

المحاسبة الإدارية هي فرع من فروع المحاسبة يركز على تقديم المعلومات المالية والتحليل اللازم لدعم اتخاذ القرارات داخل المؤسسة. تهدف إلى تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة للتخطيط، والتوجيه، والرقابة على الأداء المالي، فضلاً عن تحسين الكفاءة.

المحاسبة الإدارية ببيئة الأعمال

تعتبر المحاسبة الإدارية أداة حيوية في بيئة الأعمال، حيث تساعد المؤسسات على:

- فهم تكاليف وعوائد العمليات المختلفة.
- تقييم الأداء المالي والتشغيلي في سياق الظروف الاقتصادية المتغيرة.
- اتخاذ قرارات استراتيجية مبنية على بيانات دقيقة، مما يعزز القدرة التنافسية في السوق.

أهداف المحاسبة الإدارية

1. تقديم معلومات دقيقة: تهدف إلى تزويد الإدارة بمعلومات مالية موثوقة لدعم اتخاذ القرارات.
2. تحليل الأداء: توفر أدوات لتقييم الأداء المالي والتشغيلي للأقسام والمشاريع.
3. تخطيط الميزانية: تساعد في إعداد تقديرات الميزانية وتوقعات الإيرادات والنفقات.
4. تحقيق الكفاءة: تساهم في تحديد نقاط القوة والضعف، مما يساعد في تحسين العمليات التنظيمية.
5. دعم الاستجابة السريعة: تعزز قدرة المؤسسات على الاستجابة للتغيرات في بيئة الأعمال من خلال تقديم بيانات حيوية في الوقت المناسب.

أهمية المحاسبة الإدارية

1. تحسين اتخاذ القرارات: تقدم معلومات دقيقة تساعد في اتخاذ قرارات استراتيجية مستندة إلى التحليل.
2. زيادة الكفاءة: تمكن المؤسسات من تحسين العمليات وتقليل التكاليف.
3. تعزيز المساءلة: تعزز ثقافة المسؤولية الفردية والجماعية داخل المؤسسة.
4. تطوير التوجيه الاستراتيجي: تدعم الشركات في وضع استراتيجيات عمل تتماشى مع الأهداف المالية.
5. تسريع التحليل المالي: تتيح استجابة سريعة للتغيرات في السوق واحتياجات الأعمال.

القوائم المالية في المحاسبة

القوائم المالية هي تقارير محاسبية أساسية تُستخدم لتقديم صورة شاملة عن الوضع المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة خلال فترة زمنية معينة. تُعد هذه القوائم أداة رئيسية لاتخاذ القرارات المالية والإدارية، سواء من قبل الإدارة الداخلية أو المستثمرين الخارجيين.

أنواع القوائم المالية:

1. قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية):

- تُظهر الوضع المالي للمنشأة في تاريخ معين.
- تتضمن الموجودات (ما تمتلكه المنشأة)، المطلوبات (ما تدين به المنشأة)، وحقوق الملكية (صافي قيمة المنشأة).

2. قائمة الدخل:

- تُظهر الأداء المالي للمنشأة خلال فترة معينة.
- تتضمن الإيرادات، المصروفات، وصافي الربح أو الخسارة.

3. قائمة التدفقات النقدية:

- تُبرز التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من المنشأة.
- تُقسم إلى أنشطة تشغيلية، استثمارية، وتمويلية.

4. قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

- تُوضح التغيرات في حقوق الملكية خلال فترة معينة.
- تشمل الأرباح المحتجزة، التوزيعات، وزيادة أو نقصان رأس المال.

أهمية القوائم المالية:

- للإدارة الداخلية: تُساعد في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الإستراتيجية.
- للمستثمرين: تُوفر معلومات لتقييم جدوى الاستثمار.
- للدائنين: تُظهر قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية.
- للجهات الرقابية: تُضمن الامتثال للمعايير المحاسبية والقوانين.

❖ في ادناه شرح مفصل للقوائم المالية مع الأمثلة:

1. قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية):

التعريف: تُظهر الوضع المالي للمنشأة في لحظة زمنية معينة (عادةً في نهاية السنة المالية).

- تتكون من ثلاثة عناصر رئيسية :

1. الموجودات: ما تمتلكه المنشأة (مثل النقد، المخزون، الأصول الثابتة).

2. المطلوبات التزامات المنشأة تجاه الآخرين (مثل القروض، الموردين).

3. حقوق الملكية: الفرق بين الأصول والخصوم، ويشمل رأس المال والأرباح المحتجزة.

المعادلة الأساسية لقائمة المركز المالي (الميزانية):

الموجودات = المطلوبات + حقوق الملكية

مثال:

شركة تجارية لديها:

- أصول: نقدية بقيمة 50,000، مخزون بقيمة 30,000، وأصول ثابتة بقيمة 100,000.
- خصوم: قرض بنكي بقيمة 60,000، وموردين بقيمة 20,000.
- حقوق الملكية: رأس المال 80,000.

الميزانية العمومية:

البند	القيمة
الموجودات	180,000
المطلوبات	80,000
حقوق الملكية (رأس المال)	100,000

2. قائمة الدخل:

التعريف: تُظهر أداء المنشأة المالي خلال فترة معينة (مثل شهر، ربع سنة، أو سنة).

- تتضمن الإيرادات، المصروفات، وصافي الربح أو الخسارة.

المعادلة الأساسية لقائمة الدخل:

$$\text{صافي الربح} = \text{الإيرادات} - \text{المصروفات}$$

مثال:

مطعم لديه:

- إيرادات من المبيعات: 200,000.
- مصروفات تشغيلية: 120,000 (مثل الإيجار، الرواتب، المواد الغذائية).

قائمة الدخل:

البند	القيمة
الإيرادات	200,000
المصروفات	120,000
صافي الربح	80,000

3. قائمة التدفقات النقدية:

التعريف: تُظهر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من المنشأة خلال فترة معينة وتُقسم إلى :

1. أنشطة تشغيلية: النقد الناتج عن العمليات اليومية (مثل المبيعات والمشتريات).
2. أنشطة استثمارية: النقد الناتج عن شراء أو بيع الموجودات.
3. أنشطة تمويلية: النقد الناتج عن القروض أو زيادة رأس المال.

مثال:

شركة مقاولات لديها:

- تدفقات نقدية تشغيلية: 150,000 (تحصيل من العملاء).
- تدفقات نقدية استثمارية: -50,000 (شراء معدات).
- تدفقات نقدية تمويلية: 30,000 (قرض بنكي).

قائمة التدفقات النقدية:

التدفقات النقدية	النشاط
150,000	تشغيلية
-50,000	استثمارية
30,000	تمويلية
130,000	صافي التدفقات

4. قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

التعريف: تُوضح التغيرات في حقوق الملكية خلال فترة معينة.

• تشمل :

1. الأرباح المحتجزة.
2. التوزيعات النقدية.
3. الزيادة أو النقصان في رأس المال.

مثال:

شركة لديها:

- رأس المال في بداية الفترة: 100,000.
- صافي الربح: 50,000.
- توزيعات نقدية للمساهمين: 20,000.

قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

البند	القيمة
رأس المال (بداية الفترة)	100,000
صافي الربح	50,000
التوزيعات النقدية	-20,000
رأس المال (نهاية الفترة)	130,000

أهمية القوائم المالية:

- للإدارة: تُساعد في اتخاذ قرارات تشغيلية واستراتيجية.
- للمستثمرين: تُوفر رؤية واضحة عن الأداء المالي.
- للدائنين: تُظهر قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها.

المعايير المحاسبية

المعايير المحاسبية التي تحكم إعداد القوائم المالية هي مجموعة من القواعد والإرشادات التي تهدف إلى توحيد أساليب إعداد وعرض القوائم المالية لضمان الشفافية، الدقة، والمقارنة بين الشركات. ومن أبرز هذه المعايير:

1. المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: (IFRS)

تُعتبر من أهم المعايير العالمية التي تُستخدم لإعداد القوائم المالية التي تُركز على تقديم معلومات مالية دقيقة وشفافة للمستثمرين، الدائنين، والجهات الرقابية وتُطبق على نطاق واسع في العديد من الدول حول العالم.

أمثلة على معايير IFRS:

- **IFRS 1:** اتبني المعايير الدولية لأول مرة.
- **IFRS 15:** الإيرادات من العقود مع العملاء.
- **IFRS 16:** عقود الإيجار.

2. المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا: (GAAP)

تُستخدم بشكل رئيسي في الولايات المتحدة وتُركز على إعداد القوائم المالية وفقًا لقواعد محددة ومعايير صارمة.

3. المعايير المحلية: في بعض الدول، تُستخدم معايير محاسبية محلية تتماشى مع طبيعة الاقتصاد والقوانين

المحلية، ولكنها غالبًا ما تكون متوافقة مع IFRS

- أهمية الالتزام بالمعايير:
- الشفافية: تُساعد على تقديم صورة واضحة عن الوضع المالي للمنشأة.
- المقارنة: تُسهل مقارنة الأداء المالي بين الشركات المختلفة.
- الثقة: تُعزز من ثقة المستثمرين والدائنين في القوائم المالية.

المبادئ المحاسبية:

1- الكلفة التاريخية:

الكلفة التاريخية تتضمن تقييم الموجودات والتي تشمل على جميع النفقات التي تتكبدها الوحدة الاقتصادية في الحصول على الأصل حتى يصبح جاهزاً للاستعمال من ثمن أو قيمة الشراء (العمولة) والنقل، الشحن، الكمارك، التأمين، مصاريف التركيب والتجارب تحسب على كلفة الموجود الثابت وتتميز الكلفة التاريخية بسهولة التحقيق من صحتها لتوفر القوائم والمستندات والوثائق والسجلات المؤيدة.

2- المقابلة:

مبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات لتحديد الربح المحاسبي بعد تنزيل كافة المصاريف من إيرادات نفس الفترة المحاسبية وهذا تطبيق لفرض الفترة المحاسبية بأن تحمل مصاريف نفس الفترة مقابل نفس ايراد الفترة الذي تحقق مقابل أو جراء انفاق هذه المصاريف.

3- الاعتراف بالإيراد:

الإيراد هو التدفق النقدي الداخل الذي يؤدي الى زيادة الموجودات في الوحدة الاقتصادية او نقص المطلوبات وهو المقياس المحاسبي نتيجة بيع السلع وتقديم الخدمات .

4- الإفصاح التام

الإفصاح أو مبدأ الإفصاح التام يعني الشفافية في عرض البيانات المحاسبية في القوائم والكشوفات المالية نتيجة الاعمال والأنشطة لغرض تزويد المعلومات المحاسبية للوحدة المحاسبية للجهات الداخلية (الإدارة العليا) وخارجية (المستثمرين الدائون) لغرض اتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة .

❖ الفرق بين المحاسبة ومسك الدفاتر:

يمكن أن نفرق بين المحاسبة ومسك الدفاتر عن طريق معرفة مهام كلاً من المحاسب ومسك الدفتر.

فماسك الدفتر: هو الشخص الذي يقوم بعملية تسجيل العمليات وتبويبها واستخراج نتائجها.

أما المحاسب فبالإضافة لما سبق يقوم بما يلي:

- 1- تصميم النظام المحاسبي.
- 2- تحديد أنواع الدفاتر المستعملة وعددها والطريقة المحاسبية.
- 3- تحليل العمليات غير الروتينية وتسجيلها.
- 4- الإشراف على مسك الدفاتر وتوجيه الإرشاد والتعليمات اللازمة له.
- 5- تحليل البيانات المالية وتفسيرها وأمداد الإدارة بالتقارير اللازمة.

❖ الفترة المحاسبية:

وهي الفترة الزمنية التي تعتبر أساساً لاحتساب نتيجة الأعمال من ربح وخسارة وفي نهايتها يتم تحضير حساب التاجر والأرباح والخسائر والميزانية العمومية. ويختلف طول هذه الفترة باختلاف المنشآت إلا أن فترة السنة تعتبر ملائمة حيث يمكن أن تتم الدورة المحاسبية كاملة خلالها. كما أن ضريبة الدخل تحتسب على الدخل السنوي للمنشآت إلا أن هذا لا يمنع أن يتم أعداد القوائم المالية وتقارير محاسبية في نهاية كل فصل أو شهر أو أسبوع لكثير من البيانات المطلوبة.

الدورة المحاسبية

ان العمليات المالية والأقتصادية في أية منشأة تمر بعدة مراحل من الناحية المحاسبية خلال فترة المالية التي تكون عادة سنة تدعى بالسنة المالية وتكرر هذه المراحل في كل سنة مالية ولذلك سميت بالدورة الحسابية.

وتتكون الدورة الحسابية في المراحل التالية.

- 1- التسجيل في سجل واليومية واليومييات المساعدة ان وجدت من واقع المستندات الثبوتية والمعززة لواقع العملية المالية.
- 2- الترحيل من سجل اليومية واليومييات المساعدة إلى سجل الأستاذ وسجلات الأستاذ المساعدة ان وجدت.
- 3- تحضير ميزان المراجعة بالمجاميع وبالأرصدة.
- 4- تحضير قيود القفل في سجل اليومية وترحيلها إلى سجل الأستاذ لإظهار نتائج الحسابات الختامية.
- 5- تحضير الكشوفات المالية.

المستندات والسجلات الحسابية

أولاً: **السجلات الحسابية**: ان ضبط الفعاليات المالية التي تزاولها المنشأة سواء كانت نقدية او يمكن تقييمها بالنقد يقع على عاتق المحاسب تسجيلها وهو الذي يجب ان يقوم بمسك السجلات الاصولية التي تنص عليها القوانين والاعراف التي تنظم مهنة المحاسبة والسجلات المحاسبية القانونية هي:

أ- **سجل اليومية** : وهو سجل رئيسي لضبط الفعاليات الاقتصادية الجارية يوماً بيوم خلال الفترة المالية التي تزاول المنشأة فيها نشاطها الأقتصادي.

ب- **سجل الاستاذ** : يعتبر هذا السجل وسيلة لتصنيف وتبويب الحسابات بشكل يسهل للمنشأة معرفة مركز كل من هذه الحسابات في اية لحظة زمنية وترحل المعلومات الى سجل الاستاذ من سجل اليومية.

ثانياً: **المستندات الحسابية**: وهي المستندات التي تبين طبيعة المعاملة المحاسبية وتحديد كيفية تسجيل المعاملة في

السجلات المحاسبية، وتصنف المستندات المحاسبية إلى ثلاثة أنواع.

أ- سند القبض: وهو السند الذي ينظم عند أستلام المنشأة نقدية او شيكات من طرف اخر (وأحياناً يدعى المستند بالوصل).

ب- سند الصرف: وهو السند الذي ينظم عند صرف المنشأة مبلغ نقداً أو بشيك إلى طرف آخر.

ت- سند قيد اليومية: وهو المستند الذي ينظم في حالة التسوية القيدية التي تتطلب صرف مبلغ نقدي أو بشيك ولقبض مبلغ نقدي أو بشيك.

❖ طرق تسجيل العمليات المحاسبية

يقصد بعملية التسجيل في المحاسبة إثبات العمليات المختلفة ذات القيم المالية التي تجريها المنشأة. ويتم التسجيل في دفاتر أو سجلات محاسبية وفقاً للتسلسل التاريخي لحدوث العمليات وبالشكل الذي يمكن معه تحديد أثر هذه العمليات على نتيجة نشاط المنشأة من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة والمركز المالي للمنشأة في نهاية تلك الفترة وهناك طريقتان لتسجيل العمليات ذات القيم الماليه هي:

1- نظرية القيد المفرد.

2- نظرية القيد المزدوج.

1- نظرية القيد المفرد:

تستخدم هذه الطريقة في المنشآت الصغيرة التي يكتفي فيها صاحب المنشأة بتسجيل العمليات المالية المتعلقة بالأشخاص الذين يتعاملون مع المنشأة (العملاء) أو تتعامل معهم المنشأة (الموردين) وما يترتب على هذا التعامل من مقبوضات نقدية ترد للمنشأة أو من مدفوعات نقدية تخرج منها.

فوفقاً لهذا الطريقة، يقتصر تسجيل العمليات المالية بدفاتر المنشأة على ما يلي:

أ- العمليات المتعلقة بحركة النقدية الواردة للمنشأة في صورة مقبوضات أو الصادرة منها في صورة مدفوعات.

ب- العمليات المتعلقة بالعملاء الذين تباع لهم المنشأة بضاعتها أو منتجاتها حيث يتم تسجيل المبيعات الآجلة

التي تتم بالنسبة لكل عميل على حدة والمقبوضات التي حصلتها المنشأة منه.

ج- العمليات المتعلقة بالموردين الذين تشتري منهم المنشأة البضائع أو المنتجات التي تتعامل فيها حيث يتم تسجيل المشتريات الاجلة التي تتم من كل مورد على حدة والمدفوعات التي سددتها المنشأة له وعلى ذلك فإن البيانات التي يمكن الحصول عليها من دفاتر المنشأة في أي وقت لا تتضمن سوى

- النقدية الموجودة بالصندوق.

- الديون المستحقة للمنشأة تجاه عملائها (المدينون).

- الديون المستحقة على المنشأة لمورديها (الدائنون).

ومن هذا يتضح لنا أن البيانات التي نظمتها دفاتر المنشأة ناقصة لا تكفي لتمكينها من التعرف على مركزها المالي أو من أستخلاص نتيجة أعمالها من ربح وخسارة على الوجه السليم. ومن أجل ذلك فإن تحديد نتيجة أعمال المنشأة خلال الفترة وبيان مركزها المالي في نهاية الفترة يتم وفقاً لطريقة القيد المفرد على النحو التالي:

1- تحديد صافي المركز للمنشأة في أول الفترة وأخرها: ويقصد بصافي المركز المالي صافي موجودات المنشأة أو رأسمالها وقيمتها في أي تاريخ تعادل الفرق بين قيمة موجودات المنشأة والتزاماتها تجاه الغير في ذلك التاريخ.

- النقدية الموجودة بالصندوق

- حصر وتقييم الأثاث والبضاعة المملوكة للمنشأة.

- تحديد الديون المستحقة للمنشأة تجاه عملائها من واقع دفتر العملاء (المدينون)

- تحديد الالتزامات المستحقة على المنشأة لمورديها من واقع دفتر الموردين (الدائنون)

2- قياس نتيجة أعمال المنشأة خلال الفترة عن طريق مقارنة صافي مركزها المالي (رأسمالها) او صافي موجوداتها فيما

بين أول الفترة وأخرها باعتبار أن صافي ربح المنشأة (أو صافي خسارتها) خلال فترة زمنية يعادل الزيادة (أو

النقص) في قيمة صافي مركزها المالي في اخر الفترة عن أولها وترتيباً على ما تقدم فإن:

صافي المركز المالي في أول الفترة =

مجموع الموجودات في أول الفترة - مجموع المطلوبات في أول الفترة

صافي المركز المالي في آخر الفترة =

مجموع الموجودات في آخر الفترة - مجموع المطلوبات في آخر الفترة
= صافي ربح الفترة

صافي المركز المالي في آخر الفترة - صافي المركز المالي في أولها
= صافي خسارة الفترة

صافي المركز المالي في أول الفترة - صافي المركز المالي في آخرها

وتجدر الإشارة إلى أن التغير في قيمة صافي المركز المالي للمنشأة فيما بين أول الفترة وآخرها لا يرجع فقط إلى ما تحققه من ربح أو خسارة خلال الفترة بل يرجع إلى زيادة رأس المال أثناء الفترة أو ما يقوم صاحب المنشأة بسحبه خلالها أي أن.

- صافي ربح الفترة =

صافي مركزها المالي في آخر الفترة - (صافي المركز المالي في أول الفترة + الأضافات إلى رأس المال - المسحوبات)

- صافي خسارة الفترة =

(صافي المركز المالي في أول الفترة + الأضافات إلى رأس المال - المسحوبات - صافي المركز المالي في آخر الفترة).

مثال: نفرض أن أحد المنشآت تتبع طريقة القيد الفردي في تسجيل عملياتها وقد أمكن الحصول على البيانات

الآتية عن سنة 2010

الموجودات والمطلوبات في أول السنة و آخرها.

الرصيد 12/31	الرصيد 1/1	البيان
7000000	6000000	أثاث
50000000	40000000	بضاعة
20000000	15000000	مدينون
8000000	5000000	نقدية
15000000	10000000	دائنون

الأضافات إلى راس المال والمسحوبات خلال السنة.

بلغت الزيادة التي أضافها صاحب المنشأة على رأسماله (10000000) دينار كما بلغت مسحوباته مبلغ

(4000000) دينار

المطلوب: تحديد نتيجة أعمال المنشأة عن سنة 2010.

ملاحظة: الموجودات وتشمل (نقدية/ مدينون/ بضائع/ أثاث/ مباني/ أراضي/ سيارات/ مكائن/ آلات/ أ. ق)

وتكون الموجودات في الجانب المدين دائماً

المطلوبات وتشمل (الدائنون/ أ. د / القروض)

وتكون المطلوبات في الجانب الدائن دائماً

الحل:

أ- صافي المركز المالي للمنشأة

- في 2010/1/1

$$10000000 - (5000000 + 15000000 + 40000000 + 6000000) =$$

$$= 10000000 - 66000000 = 56000000 \text{ دينار}$$

- في 2010 /12 /31

$$15000000 - (8000000 + 20000000 + 50000000 + 7000000) =$$

$$= 15000000 + 85000000 - 70000000 = 70000000 \text{ دينار}$$

ب- نتيجة أعمال المنشأة

صافي الربح عن سنة 2010

$$= 70000000 - (4000000 - 10000000 + 56000000)$$

$$= 70000000 - 62000000 = 8000000 \text{ دينار.}$$

نظرية القيد المزدوج (الثنائي)

تعتبر نظرية القيد المزدوج من أكثر النظريات المستخدمة شيوعاً لأنها نظرية مميزة من حيث الاستخدام والتطبيق وتتوافق مع جميع الطرق المحاسبية المعروفة وسهلة الاستخدام ونتائجها دقيقة إذا تم تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف إليها. حيث تقوم هذه النظرية على ما يأتي:-

1- أن لكل عملية مالية طرفان

2- الطرف الذي يأخذ يكون مدينياً ← من د /

3- الطرف الذي يعطي يكون دائئياً ← إلى د /

4- أن الطرفان متساويان في القيمة.

وهذا يعني أن أي شيء ذي قيمة ينتقل أو يتبادل لابد وأن يكون انتقاله أو تبادله بين طرفين بصرف النظر عن ماهية هذا الشيء أو القيمة التي تعبر عنه (سلعة، خدمة، منفعة، مال) أو عن ماهية كل طرف من طرفي العملية أي سواء كان هذا الطرف شخصياً طبيعياً كفرد أو شخص اعتباري (منشأة، شركة، جمعية تعاونية) أو شيئاً مادياً ملموساً (حقيقياً) مثل الأراضي والمباني والألات أو شيئاً غير مادي معنوي مثل أي عنصر من عناصر الإيرادات والمصروفات.

أن القيمة محل العملية تكون مدينة للطرف الذي أستلمها أو يأخذها إلى الطرف الذي سلمها أو أعطها وعلى هذا الأساس فإن الطرف الذي أستلم أو أخذ القيمة يعتبر مدينياً بهذه القيمة.

الطرف الذي سلم أو أعطى القيمة يعتبر دائئياً بنفس القيمة ومعنى ذلك ان أي عملية يترتب عليها أنتقال أو تبادل قيمة مالية بين طرفين تصبح القيمة:

من الطرف الذي أخذ (المدين)

الى الطرف الذي أعطى (الدائن)

أو بعبارة موجزة:

الطرف الذي أخذ (مدين)

الطرف الذي أعطى (دائن)

ومن الواضح وعند تحليل أية عملية مالية الى طرفيها يؤخذ في الاعتبار الشخصية المعنوية للمنشأة كشخصية مستقلة عن شخصية صاحبها بمعنى أن المنشأة هي التي تتأثر بالعمليات من ناحية علاقتها بالغير ولما كان كيان المنشأة هو الذي يتأثر بالعمليات من ناحية علاقاته بالغير ولما كان كيان المنشأة يتكون من مجموعة مفردات يكون لكل منها طبيعة تختلف عن الأخرى (شراء بضاعة ببيع البضاعة سداد ايجار... الخ) فمن الضروري أن يتم - عند تحليل العملية الى طرفيها- تحديد المفردة التي اخذت أو أعطت القيمة أي تحديد الطرف المدين أو الطرف الدائن في أي عملية وأن يعبر عن هذه المفردة بحساب يوضح سبب المدينين أو الدائنين ولأيضاح المقصود بذلك.

نفترض أن منشأة فؤاد اشترت من الشركة التجارية بضاعة بمبلغ (250000) دينار على الحساب فان تحليل هذه العملية الى طرفيها من وجهة نظر المشتري والبائع يتم كما يلي:

أ- من وجهة نظر منشأة فؤاد (المشتري)

تُعبّر العملية عن انتقال بضاعة قيمتها (250000) دينار من الشركة التجارية الى منشأة فؤاد دون سداد القيمة، وعلى ذلك يكون قيد العملية من البضاعة الى الشركة التجارية: فالطرف المدين هو البضاعة لأنها أخذت هذا القدر من البضاعة المشترة أما الطرف الدائن فتمثله الشركة التجارية لأنها أعطت هذه البضاعة دون تحصيل قيمتها ويكون القيد المحاسبي المثبت لهذه العملية كما يلي:

250000 من ح/ البضاعة (المشتريات) (طرف مدين)

250000 من ح/ الشركة التجارية (طرف دائن)

ب- من وجهة نظر الشركة التجارية (البائع)

تعتبر العملية عن انتقال بضاعة الى منشأة فؤاد دون تحصيل القيمة وعلى ذلك يكون قيد العملية مطلوبة من منشأة فؤاد الى البضاعة، فالطرف المدين هو منشأة فؤاد لأنها أخذت بضاعة أو انتقلت إليها البضاعة دون سداد قيمتها اما الطرف الدائن فيمثله البضاعة لأنها هي التي أعطت أو سلمت ذلك القدر من البضاعة الى منشأة فؤاد ويكون القيد المحاسبي المثبت لهذه العملية كما يلي:

250000 من ح/ منشأة فؤاد (المدينون) (طرف مدين)

250000 الى ح/ البضاعة (المبيعات) (طرف دائن)

وتجدر الإشارة الى:

أن العمليات التي تثبت في دفاتر المنشأة هي التي ينشأ عنها حقوق مالية للمنشأة طرف الغير أو التزامات مالية تستحق عليها للغير، وعلى ذلك فأن التفكير في اتمام عملية من العمليات لا يترتب عليه أثبات العملية في الدفاتر ولكن يتم الأثبات بعد الأنتهاء من اتمام العملية وتصبح بالتالي عملية ذات قيمة متبادلة بين طرفين.

- أن لفظ الحساب الذي يعبر عن سبب المدينين أو الدائنين في أية عملية مالية يتم اختصاره في شكل

(ح/.....)

* أمثلة توضيحية لتطبيق نظرية العمليات.

لكي نتمكن من تفهم الفكرة تبنى على اساسها تحليل العمليات الى أطرافها المدينة والدائنة نعرض فيما يأتي أمثلة رقمية لبعض العمليات المالية التي تمت في منشأة تجارية بدأت نشاطها في أول كانون الثاني

1999

مثال رقم (1) عملية تمويل رأس المال

بتاريخ 1/1 بدأ سмир نشاطه التجاري بمبلغ (3000000) دينار أودعها صندوق المنشأة.

- تحليل العملية

تعتبر هذه العملية عن أنتقال مبلغ (3000000) دينار من حوزة سмир الى صندوق المنشأة وذلك

لاستثماره كرأس مال بداية نشاطها التجاري ويمكن تحليل العملية الى طرفيها كما يلي:

الطرف المدين- ويمثله (الصندوق) لانه أستلم المبلغ من صاحب المنشأة سмир .

الطرف الدائن- ويمثله (سمير) صاحب المنشأة لأنه سلم المبلغ الى صندوق

ونظراً الى ان اسم صاحب المنشأة لا يذكر في كل عملية يقوم بها فإنه يستخدم حساب رأس المال

ليعتبر عنه وعلى ذلك يصبح الصندوق مديناً بمقدار ما أخذ ورأس المال دائناً بمقدار ما أعطى.

- قيد العملية.

وتسجل العملية في دفاتر منشأة سмир بالقيد المحاسبي التالي:

3000000 من د/ الصندوق (طرف مدين)

3000000 إلى د/ رأس المال (طرف دائن)

مثال رقم (2) عملية شراء أثاث للمنشأة.

بتاريخ 2 منه اشترى سمير أثاثاً لمنشأته بمبلغ (1000000) دينار على الحساب من شركة الأثاث

الحديثة.

- تحليل العملية

تعني هذه العملية انتقال أثاث قيمته (1000000) دينار من شركة الأثاث الحديثة الى منشأة سمير دون سداد

للقيمة. ويمكن تحليل العملية الى طرفيها كما يلي:

الطرف المدين - يمثله الأثاث لأنها المفردة التي أخذت أو استلمت ما قيمته 1000000 دينار

الطرف الدائن - ويمثله شركة الأثاث الحديثة لأنها أعطت أو استلمت أثاث بنفس القيمة دون أن تسدد إليها.

وعلى ذلك يصبح حساب الأثاث مديناً بقيمة ما أخذته المنشأة من أثاث وحساب شركة الأثاث الحديثة دائناً

بنفس القيمة نتيجة ما نشأ لها من التزام مالي طرف المنشأة.

- قيد العملية.

وتسجل العملية في دفتر منشأة سمير بالقيد المحاسبي التالي:

1000000 من ح/ الأثاث ((طرف مدين))

1000000 الى ح/ شركة الأثاث (الدائنون) ((طرف دائن))

مثال رقم (3) عملية شراء بضاعة على الحساب

بتاريخ 3 منه اشترى سمير بضاعة بمبلغ (1500000) دينار على الحساب من محلات النجاح

- تحليل العملية

يترتب على هذه العملية أنتقال بضاعة قيمتها (1500000) دينار من محلات النجاح الى منشأة سمير دون سداد القيمة ويمكن تحليل العملية الى طرفيها من وجهة نظر سمير كما يلي:

الطرف المدين - وتمثله البضاعة لأنها اخذت ما قيمته (1500000) دينار في صورة مشتريات من محلات النجاح.

الطرف الدائن - ويمثله محلات النجاح لأنها أعطت بضاعة بنفس القيمة الى منشأة سمير وعلى ذلك يصبح حساب البضاعة (المشتريات) مديناً بقيمة ما أخذته المنشأة وحساب محلات النجاح دائناً بنفس القيمة.

- قيد العملية

وتسجل العملية في دفاتر منشأة سمير بالقيد المحاسبي التالي:

1500000 من د/ البضاعة (المشتريات)	((طرف مدين))
1500000 الى د/ محلات النجاح	((طرف دائن))

مثال رقم (4) عملية بيع بضاعة نقداً

بتاريخ 6 منه باع سمير بضاعة بمبلغ (350000) دينار نقداً الى محلات الأفراح:

- تحليل العملية

تعتبر هذه العملية عن خروج بضاعة من منشأة سمير قيمتها (350000) دينار يقابله دخول نقدية الى صندوق منشأة سمير بنفس القيمة وتحلل العملية الى طرفيها كما يلي:

الطرف المدين - ويمثله النقدية بالصندوق أذ أن الرصيد الموجود به قد زاد فعلاً بقيمة ما أخذ الصندوق نتيجة عملية البيع نقداً.

الطرف الدائن - وتمثله البضاعة أن الرصيد الموجود بالمشاة قد نقص فعلاً بقيمة ما بيع أو بقيمة ما أعطته المنشأة من بضاعة في صورة مبيعات.

وعلى ذلك يصح حساب الصندوق مديناً بقيمة ما أخذ من نقدية وحساب البضاعة (المبيعات) دائماً بنفس القيمة.

- قيد العملية

وتسجل العملية بدفاتر منشأة سمير بالقيد المحاسبي التالي:

350000 من ح/ الصندوق (طرف مدين)

350000 الى ح/ البضاعة (المبيعات) (طرف دائن)

مثال رقم (5) عملية شراء بضاعة نقداً

بتاريخ 8 منه أشرت منشأة سمير بضاعة بمبلغ (500000) دينار نقداً من المؤسسة التجارية.

- تحليل العملية

تشير هذه العملية الى حدوث زيادة في قيمة البضاعة المملوكة للمنشأة بمقدار (500000) دينار

ونقص في رصيد النقدية الموجودة بالصندوق بنفس القيمة وعلى ذلك يتم تحليل العملية الى طرفيها وكما يلي:

الطرف المدين - وتمثله البضاعة لأنها اخذت فزاد رصيدها بقيمة البضاعة المشتراة .

الطرف الدائن - وتمثله النقدية بالصندوق لأنها أعطت فنقص رصيدها بقيمة ما سدد عن البضاعة المشتراة.

- قيد العملية

تسجل العملية في دفاتر منشأة سمير بالقيد المحاسبي التالي:

500000 من ح/ البضاعة (المشتريات) (طرف الدائن)

500000 الى ح/ الصندوق (الطرف الدائن)

مثال رقم (6) بيع البضاعة على الحساب.

بتاريخ 10 منه باعت منشأة سمير بضاعة بمبلغ (200000) دينار على الحساب الى محلات النصر.

- تحليل العملية

تعتبر هذه العملية عن انتقال بضاعة قيمتها (200000) دينار من منشأة سمير الى محلات النصر دون تحصيل قيمتها. ويترتب على ذلك أن بضاعة المنشأة نقصت بقيمة ما يبيع منها، وأن نشأ التزام مالي بنفس القيمة على محلات النصر نتيجة عدم قيامها بسداد ثمن ما أخذت من بضاعة ويتم تحليل العملية الى طرفيها كما يلي:

الطرف المدين - يمثله محلات النصر بمبلغ 200000 دينار

الطرف الدائن - ويمثله البضاعة (المبيعات) بنفس المبلغ

- قيد العملية

تسجل العملية في دفاتر منشأة سمير بالقيد المحاسبي التالي :

200000 من ح/ محلات النصر (المدينون) (طرف مدين)

200000 الى ح/ البضاعة (المبيعات) (طرف دائن)

مثال رقم (7) عملية سداد دين على المنشأة

بتاريخ 11 منه قامت منشأة سمير بسداد قيمة المستحق عليها لشركة الأثاث الحديثة نقداً

- تحليل العملية

تمثل هذه العملية انتقال نقدية الى شركة الأثاث الحديثة المسحق لها طرف منشأة سمير عن الأثاث

الذي أشتريته بالأجل بتاريخ 2 منه بمبلغ (1000000) دينار (مثال رقم 2) وعلى ذلك فطرفي العملية هما:

الطرف المدين - ويمثله حساب شركة الأثاث الحديثة بقيمة ما أخذته

الطرف الدائن - ويمثله حساب الصندوق بقيمة ما أعطى

- قيد العملية

تسجل العملية في دفاتر منشأة سمير بالقيد المحاسبي التالي

1000000 من ح/ شركة الأثاث الحديثة (الدائنون) ((طرف مدين))

1000000 الى ح/ الصندوق ((طرف دائن))

مثال رقم (8) عملية تحصيل دين مستحق للمنشأة

بتاريخ 13 منه حصلت المنشأة نقداً قيمة المستحق لها على محلات النصر

- تحليل العملية

هذه العملية عكس سابقتها الموضحة في المثال رقم (7) لأنها تعبر عن أنتقال نقدية من محلات النصر

الى منشأة سمير بقيمة المستحق لها عن بضاعة سبق أن باعتها لهذه المحلات على الحساب بتاريخ 10/

منه بمبلغ 200000 دينار على ذلك يكون طرفي العملية:

الطرف المدين - ويمثله حساب الصندوق بقيمة ما أخذه نقداً.

الطرف الدائن - ويمثله حساب محلات النصر بقيمة ما أعطاه أي بنفس القيمة.

- قيد العملية

200000 من د/ الصندوق (طرف مدين)

200000 الى د/ محلات النصر (طرف دائن)

مثال رقم (9) عملية دفع أيجار المحل

بتاريخ 15/ منه سددت منشأة سمير مبلغ (50000) دينار نقداً قيمة أيجار المحل الذي تزاوّل فيه نشاطها

- تحليل العملية

تعبّر هذه العملية عن خروج نقدية من صندوق منشأة سمير الى صاحب العقار (المؤجر) ويمكن تحليل العملية الى طرفيها كما يلي:

الطرف المدين - ويمثله حساب أيجار لأنه يعبر عن خدمة حصلت عليها المنشأة.

الطرف الدائن - ويمثله حساب الصندوق لنقص النقدية الموجودة به بمقدار ما أعطى.

- قيد العملية

تسجل العملية في دفاتر منشأة سمير بالقيد الحسابي التالي

50000 من د/ أيجار المحل ((طرف مدين))

50000 الى د/ الصندوق ((طرف دائن))

واضح مما تقدم أن كل عملية مالية سبق أن قمنا بتحليلها وتسجيلها في دفاتر منشأة سمير لها طرفان

أحدهما مديناً بقيمة العملية والآخر دائن بنفس القيمة وأن القيد الحسابي المثبت أن يتخذ الصورة التالية:

XX من د/ طرف المدين

XX الى د/ الطرف الدائن

وأثبتات القيد على هذا النحو يطلق عليه اسم القيد البسيط أو العادي إذ ان الطرف المدين يتكون من طرف واحد يعبر عنه بحساب واحد والطرف الدائن يتكون من مبلغ واحد ويعبر عنه بالتالي بحساب واحد. أما إذا تضمنت العملية المالية في أي طرف من طرفيها أكثر من حساب واحد بمعنى أن يكون الطرف المدين أو الطرف الدائن شاملاً لأكثر من حساب، فمثل هذه العملية يتم إثباتها في دفاتر المنشأة بقيد محاسبي يطلق عليه أسم (القيد المركب) ولعل الأمثلة التالي توضح المقصود.

مثال رقم (1)

بتاريخ 1/ كانون الثاني أشتريت منشأة سمير بضاعة من محلات الانوار بمبلغ (1200000) دينار سددت منها 300000 دينار نقداً من صندوق. ويمكن تحليل هذه العملية الى طرفين.

الطرف المدين - ويتكون من حساب واحد هو البضاعة التي زادت قيمتها بمقدار ما اخذت او البضاعة المشتراة بمبلغ 1200000 دينار

الطرف الدائن - ويتكون من حسابين هما

الصندوق بقيمة ما أعطى أي مبلغ 300000 دينار

محلات الأنوار بقيمة الفرق بين ثمن البضاعة التي أعطاه المنشأة سمير وبين المبلغ المسدد أي بمبلغ 900000 دينار.

وتسجل العملية في دفاتر منشأة سمير بالقيد المحاسبي التالي (قيد مركب)

((طرف مدين))

1200000 من ح/ البضاعة (المشتريات)

الى المذكورين

300000 ح/ الصندوق ((طرف دائن))

900000 ح/ محلات الأنوار (الدائنون) ((طرف دائن))

مثال رقم (2)

بتاريخ 5/ منه باعت منشأة سمير بضاعة الى المؤسسة الحديثة بمبلغ (180000) دينار حصلت نصف القيمة نقداً أودعته الصندوق.

ويمكن تحليل هذه العملية إلى طرفين هما:

طرف المدين - ويتكون من:

- الصندوق بقيمة ما أخذ أي مبلغ 900000 دينار

- المؤسسة الحديثة بقيمة ما أخذته من بضاعة دون قيد ثمنه لمنشأة سمير (180000 - 900000) أي بمبلغ 900000 دينار

الطرف الدائن - ويمثله البضاعة بقيمة ما أعطته في صورة مبيعات أي مبلغ 1800000 دينار

وتسجل العملية رفي دفاتر منشأة سمير بالقيد الحسابي التالي (قيد مركب)

من المذكورين

900000 ح/ الصندوق ((طرف مدين))

900000 ح/ المؤسسة الحديثة ((طرف مدين))

1800000 الى ح/ البضاعة (المبيعات) ((طرف دائن))

طريقة استخدام الحساب كأساس في تطبيق طريقة القيد المزدوج

ترتب على تسجيل اثر كل عملية على عناصر معادلة الميزانية وفقاً للأسلوب السابق أننا قمنا بأعداد مركز مالي جديد عقب كل عملية يعكس أثر هذه العملية على المركز المالي الذي يسبقه، مثل هذا الأسلوب لا يمكن قبوله في التطبيق العملي لعدة اعتبارات أهمها:

- الجهد والوقت اللازمان لأعداد مركز مالي جديد عقب كل عملية مالية تقوم بأعداده المنشأة.
 - أن معظم العمليات المالية التي تقوم بها المنشأة لا يمكن تحليلها إلى العناصر التي تكون قيمة كل عملية منها.
 - أن الحاجة إلى أعداد مركز مالي للمنشأة عادة ما يكون على فترات دورية وليس بعد كل عملية مالية.
- لذلك فإن هذا الأسلوب غير ممكن التنفيذ عملياً الأمر الذي يتطلب معه استخدام أسلوب آخر لتسجيل التغيرات التي تطرأ على عناصر المركز المالي ويتخلص هذا الأسلوب في امسك سجل مستقل لكل بند من بنود عناصر المركز المالي يثبت فيه التغيرات التي تطرأ عليه بالزيادة والنقصان نتيجة العمليات المالية التي تقوم بها المنشأة خلال الفترة، وفي نهاية الفترة يتم حصر أثر هذه التغيرات جملة واحدة على عناصر المركز المالي.

نموذج السجل المذكور يعرف باسم (الحساب) والحسابات أشكال مختلفة كما أن له أنواعاً متعددة الا أن الحساب في شكله المبسط يتكون من جانبين متوازنين يتم فيهما تسجيل التغير بالزيادة والنقصان على أن يعنون الحساب بطبيعة العملية التي يعبر عنها ويتخذ الهيكل المبسط للحساب شكل حرف (T) ويعرف الجانب الايمن للحساب باسم (الجانب المدين) أما الجانب الأيسر فيعرف باسم (الجانب الدائن) أو للاختصار (يطلق على الجانب الايمن (منه) وعلى الجانب الايسر (له)).

* انواع الحسابات

يمكن تقسيم الحسابات إلى ما يلي:

1- الحسابات الشخصية:

تتضمن الحسابات الشخصية اسماء الأشخاص الذين يعتبرهم القانون أشخاصاً سواء أكانوا اشخاصاً حقيقيين أو اشخاصاً معنويين مثل اسماء الموردين أو الدائنين أو العملاء المدنيين ويمكن تقسيم الحسابات الشخصية إلى ما يلي:

أ- حسابات شخصية حقيقية:

وتتضمن أشخاصاً حقيقيين مثل أحمد وقاسم ومحمد ... الخ.

ب- حسابات شخصية معنوية:

وتشمل الهيئات ذات الشخصية المعنوية التي لها شخصية قانونية مستقلة ومنفصلة عن أصحابها مثل الشركة العامة للغزل والنسيج والمصارف ودوائر الدولة ... الخ.

2- الحسابات غير الشخصية:

يمكن تقسيم الحسابات غير الشخصية إلى ما يلي:

أ- الحسابات الحقيقية: وتتضمن ممتلكات المنشأة أي موجوداتها وتقسم إلى:

- حسابات حقيقية مادية: وهي الموجودات الملموسة والتي يمكن حصرها مثل البضاعة والصندوق والأثاث والمباني والأراضي والأوراق المالية ... الخ.

- حسابات حقيقية معنوية: وهي الموجودات غير الملموسة ولها قيمة معينة مثل شهرة المحل وبراءة الاختراع وحق الامتياز.

ب- الحسابات الأسمية: وهي حسابات وسيطة تفتح في بداية السنة وتغلق في نهاية السنة بالحسابات الختامية وتمثل هذه الحسابات أما مصاريف أو خسائر مثل مصاريف السفر والإعلان والرواتب ... الخ وتمثل أرباحاً أو إيرادات مثل إيراد العقار والفوائد الدائنة والخصم المكتسب ... الخ.

والجدول التالي يوضح أنواع الحسابات

اسم الحساب	طبيعة الحساب	الزيادة	النقص
الموجودات	مدين	مدين	دائن
المطلوبات	دائن	دائن	مدين
رأس المال	دائن	دائن	مدين
الإيرادات	دائن	دائن	مدين
المصروفات	مدين	مدين	دائن

ويتطلب اتباع أسلوب تسجيل التغيرات في حسابات مستقلة مراعاة القواعد التالية:

1- يفتح حساب لكل بند من بنود عناصر المركز المالي (الموجودات، رأس المال، المطلوبات) ويعتبر هذا الحساب ملخصاً تاريخياً لجميع العمليات ذات التأثير على كل بند من هذه البنود.

2- أن يجعل كل حساب مدينياً يعني تسجيل القيمة في الجانب الأيمن (منه) من الحساب كما أن يجعل أي حساب دائناً يعني تسجيل القيمة في الجانب الأيسر (له) من الحساب.

3- يتم تسجيل التغيرات بالزيادة أو النقص في الحسابات كما يلي:

أ- في حسابات الموجودات:

- 1- التغير في الزيادة يسجل في الجانب المدين.
- 2- التغير بالنقص يسجل في الجانب الدائن.

ب- في حسابات رأس المال والمطلوبات:

- 1- التغير في الزيادة يسجل في الجانب الدائن.
- 2- التغير بالنقص يسجل في الجانب المدين.
- 3- يمكن أن يزداد رأس المال أو ينقص في حالتين.

أ- رأس المال أو حق الملكية يزداد بقيمة

- الأموال أو الممتلكات الإضافية التي تستثمر من قبل صاحب المنشأة في نشاطه.
- الأيراد الذي تحققه المنشأة من بيع السلع والخدمات أو من أي مصدر آخر.

ب- رأس المال أو حق الملكية ينقص بقيمة.

- الموجودات (نقدية، بضاعة) التي يسحبها صاحب المنشأة لاستخدامها في اغراضه الخاصة.
- النفقات التي تتحملها المنشأة من أجل ادارة وتسيير النشاط.

* العمليات التمويلية

عند بدء العمل في المشروع الاقتصادي لابد من توافر الأموال الكافية للصرف على أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة. وقد تنشأ الحاجة إلى الأموال بعد فترة زمنية من بدء المشروع في مزاولة نشاطه الاقتصادي بسبب توسع السوق وتحسن فرص الاستثمار. مما يدفع بالمنشأة إلى البحث عن مصادر تمويلية لتغذية هذه التوسعات المفتوحة. ويمكن تقسيم العمليات التمويلية إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

1- رأس المال: وهو مقدار ما يقدمه مالك أو مالكو المشروع من أموال نقدية وغير نقدية ومجموعة من الالتزامات عند البدء بمزاولة النشاط الاقتصادي. وبالنظر لانفصال شخصية المالكين عن شخصية المنشأة الاقتصادية فإنه يفتح حساب شخصي مستقل في السجلات المحاسبية يمثل حقوق المالكين وقد يتخذ رأس المال اشكالاً مختلفة يمكن حصرها بالفقرات التالية:

أ- النقد: قد يقدم مالك المشروع رأس المال على شكل نقد ويودع في حساب الصندوق أو المصرف الذي يتعامل مع المنشأة أو في كليهما ويتم معالجة الاحتمال الأول - أي ايداع المبلغ في صندوق المحل من الناحية المحاسبية بالقييد التالي:

XXX من د/ الصندوق

XXX إلى د/ رأس المال

أما إذا أودع النقد في المصرف الذي تتعادل معه المنشأة فإن القيد المحاسبي يكون

XXX من د/ المصرف

XXX إلى د/ رأس المال

وفي حالة الاحتمال الأخير والذي يتضمن ايداع جزء من النقد في صندوق المحل والجزء الآخر في المصرف فإن قيد العملية في السجلات المحاسبية يكون بالصورة التالية:

من مذكورين

XXX د/ الصندوق

XXX د/ المصرف

XXX إلى د/ رأس المال

ب- موجودات مختلفة: قد يبدأ مالكو المشروع برأس مال يتكون من مجموعة من الموجودات بضمنها النقد. ويتم معالجة تمويل المشروع بمجموعة من الموجودات بالصورة التالية:

من مذكورين

XXX ص/ الصندوق

XXX د/ المصرف

XXX د/ المدينون

XXX د/ البضاعة

XXX د/ الاثاث

XXX إلى د/ رأس المال

ج- الموجودات والمطلوبات: أن المشروع الاقتصادي يمكن أن يباشر فعالياته الاقتصادية بمجموعة من الموجودات والمطلوبات ويكون الفرق بينهما حسب المعادلة المحاسبية رأس المال

الموجودات - المطلوبات = رأس المال

أن رأس المال يمثل صافي قيمة الموجودات أو الزيادة في الموجودات على المطلوبات. وتتم معالجة هذه العملية التمويلية بقيد كافة الموجودات طرفاً مديناً والمطلوبات ورأس المال الطرف الدائن من القيد المحاسبي كما في ادناه:

من مذكورين

XXX د/ الصندوق

XXX د/ البضاعة

XXX د/ الاثاث

الى مذكورين

XXX د/ الدائنون

XXX د/ رأس المال

ان العمليات السابقة تمويلية بطبيعتها الا ان مالك او مالكي المشروع قد يحتاجون خلال الفترة المالية إلى سحب بعض المبالغ النقدية أو العينية لاستخداماتهم الشخصية. ولا شك أن هذا الأجراء يقتصر على المنشآت الفردية والتضامنية حيث تكون المسؤولية غير محدودة، أما في الشركات المساهمة وذات المسؤولية المحدودة فلا يجوز إجراء مثل هذه المسحوبات الشخصية بسبب طبيعة الشكل القانوني لهذه المنشآت.

وكما سبقت الإشارة فإن حساباً خاصاً يفتح للمسحوبات الشخصية بسبب انفصال ملكية المنشأة عن مالكيها ولغرض تحديد قيمة تخفيض رأس المال في نهاية الفترة المالية بقيمة المسحوبات الشخصية.

ويكون الطرف المدين في القيد المحاسبي ((المسحوبات الشخصية)) أما الطرف الدائن فيعتمد على طبيعة الموجودات فإن، كانت نقدية فإن القيد يتخذ الشكل التالي:

XXX من د/ المسحوبات الشخصية

XXX الى د/ الصندوق

أما اذا افترضنا أن المسحوبات كانت بضاعة فيتم القيد التالي:

XXX من د/ المسحوبات الشخصية

XXX الى د/ البضاعة

يجعل حساب البضاعة دائماً عند سحب بضاعة لاستعمال صاحب المشروع الشخصي اذا كان حساب البضاعة مفتوحاً وبه رصيد يزيد على مبلغ المسحوبات أما اذا كان حساب البضاعة ليس مفتوحاً بعد أو مفتوحاً ولكن رصيده يقل عن قيمة المسحوبات ففي هذه الحالة يجعل حساب المشتريات دائماً لمبلغ المسحوبات ويكون القيد كالاتي:

XXX من د/ المسحوبات الشخصية

XXX الى د/ المشتريات

وإذا كان المشروع يمتلكه عدد من الأشخاص بشركة تضامن وضمن الاتفاق بأن الشركاء يحق لهم سحب بضاعة ولكن تحسب عليهم بسعر البيع ففي هذه الحالة يجعل حساب المبيعات دائماً بمبلغ المسحوبات من البضاعة أو المشتريات ويكون القيد كالاتي:

XXX من د/ المسحوبات الشخصية

XXX الى د/ المبيعات

ومما تجدر الإشارة اليه أن حساب رأس المال في المنشآت الفردية والتضامنية عادة لا يتغير الا في نهاية الفترة المالية، وذلك بالإضافة الحادثة من قبل المالكين لرأس المال أو الأرباح المتحققة ويتأثر رأس المال بالانخفاض في حالة الخسارة الناشئة عن فعاليات المنشأة والمسحوبات الشخصية، أو من جراء تخفيض رأس المال بسبب وجود فائض عن حاجة المشروع للمصادر التمويلية، ويكون القيد عند تخفيض رأس المال بسبب وجود أموال عاطلة وغير مستثمرة بصورة اقتصادية بالشكل التالي:

XXX من د/ رأس المال

XXX إلى د/ الصندوق

2- القروض

قد يجد مالكو المشروع أن هناك حاجة لقرض لتطوير فعاليات المنشأة وتوسيع نشاطاتها الاقتصادية فقد يعمدوا إلى زيادة رأس المال لتغطية الاحتياجات التمويلية المقررة وفي بعض الأحيان قد يعجزوا عن تقديم أموال إضافية ففي الحالة الاخيرة

يلجأ مالكو المشروع للغير للحصول على هذه الاموال عن طريق الاقتراض. وقد تكون هذه القروض قصيرة الاجل واجبة السداد خلال فترة أقل من الفترة المالية أو قروض طويلة الأجل والتي يقتضي سدادها في فترة اطول من الفترة المالية.

أن القروض التي تحصل عليها المنشأة تمثل التزامات مالية واجبة السداد في تاريخ استحقاق معين كما أن المنشأة تلتزم بدفع فوائد عن هذه القروض تقدر معدلاتها وأوقات دفعها بموجب اتفاق يتم بين الطرفين. وأهم مصدر القروض هي المصارف وبعض المؤسسات أو الأفراد.

ويعالج القرض محاسبياً بالشكل التالي:

XXX من د/ الصندوق

XXX الى د/ القرض

وعند سداد القرض في تاريخ الاستحقاق يكون حساب القرض مدينياً والصندوق الطرف الدائن كالاتي:

XXX من د/ القرض

XXX الى د/ الصندوق

وتعتبر الفائدة مصروفاً لا بد من سداها سواء حقق المشروع ربحاً أو خسارة إذ ينزل في نهاية السنة من حساب الأرباح والخسائر وتعالج الفائدة عند دفعها نقداً كالاتي:

XXX من د/ فائدة القرض

XXX الى / الصندوق

ولغرض توضيح القيود والمحاسبية للعمليات التمويلية نأخذ المثال التالي:

في 1/1/1999
 بأمر عبد العزيز عمله التجاري برأسمال يتكون من 4000000 دينار
 نقداً أودعه الصندوق، 1000000 دينار في المصرف، 300000
 دينار اثاث، 1700000 المدينون، 3000000 بضاعة، 2000000
 دينار الدائنون 500000 دينار قرض قصير الاجل، رأس المال؟

في 4/1/1999 قرر زيادة رأس المال بمقدار 500000 دينار نقداً أودعها المصرف.

- في 1999/1/20 أقرض من مصرف الرافدين مبلغاً قدره 2000000 دينار وودع المبلغ الصندوق بفائدة قدرها 6% تدفع عند تسديد القرض وذلك بعد ستة اشهر من تاريخه.
- في 1999/1/25 سدد القرض القصير الاجل البالغ 500000 دينار نقداً
- في 1999/1/28 سحب بضاعة بمبلغ 50000 دينار، ونقداً 50000 دينار لأغراضه الشخصية.
- في 1999/1/30 باع بضاعة بمبلغ 500000 دينار نقداً.
- في 1999/7/20 تم تسديد القرض البالغ 2000000 دينار على المصرف التجاري مع الفائدة المترتبة على ذلك.

الحل: في 1999/1/1 يكون القيد:

من مذكورين

4000000 /د/ الصندوق

1000000 /د/ المصرف

3000000 /د/ البضاعة

300000 /د/ الاثاث

1700000 /د/ المدينون

الى مذكورين

2000000 /د/ الدائنون

500000 /د/ قرض قصير الاجل

7500000 /د/ رأس المال

ما بدء به عمله التجاري

في 1/4

500000 من /د/ المصرف

500000 الى /د/ راس المال

زيادة رأس المال

في 1/20

2000000 من ح/ الصندوق

2000000 الى ح/ قرض من مصرف الرافدين

اقتراض من مصرف الرافدين

في 1/25

500000 من ح/ القرض القصير الاجل

500000 الى ح/ الصندوق

تسديد القرض القصير الاجل

في 1/28

100000 من ح/ المسحوبات الشخصية

الى مذكورين

50000 ح/ الصندوق

50000 ح/ البضاعة

سحب نقداً وبضاعة لاستعماله الشخصي

في 1/30

500000 من ح/ الصندوق

500000 الى ح/ المبيعات

مبيعات نقدية

في 7/20

60000 من ح/ فائدة القرض

60000 الى ح/ الصندوق

في 7/20

2000000 من ح/ القرض

2000000 الى ح/ الصندوق

اثبات تسديد القرض في موعد استحقاقه

ويجوز تسجيلها بقيد واحد كما يلي:

في 7 / 20

من مذكورين

2000000 ح/ القرض

60000 ح/ فائدة القرض

2060000 الى ح/ الصندوق

أثبت تسديد القرض والفائدة في موعد الاستحقاق

* العمليات الرأسمالية

وتتضمن كافة العمليات المتمثلة بالصرف على شراء الموجودات الثابتة لا لغرض بيعها بل من أجل الاستفادة من خدماتها لأمد طويل نسبياً ولتسهيل العمليات التشغيلية في المنشأة الاقتصادية ويطلق عليها بالمصرفيات الرأسمالية لأنها تتم على شراء الموجودات الثابتة أو اضافة أجزاء من الموجودات واجراء التوسعات والتطورات الضرورية لتحسين ورفع كفاءة الإنتاج وزيادة العمر الانتاجي كما يجب اضافة كافة المصرفيات اللازمة لتهيئة الموجودات الثابتة المشتراة وجعلها جاهزة للعمل على كلفة شراء الاصل أو الموجود.

مثال/

في 2000/1/1 تم شراء سيارة بمبلغ 5000000 دينار نقداً وقد دفعت 150000 دينار رسوم تسجيل و 200000 دينار تأمين، 150000 دينار دلالية فيكون القيد كالآتي:

1/2

من مذكورين

5000000 ح/ السيارات

200000 ح/ سيارات (تأمين)

150000 ح/ سيارات (رسوم)

150000 ح/ سيارات (دلالية)

5500000 الى ح/ الصندوق

أو يسجل القيد كما يلي:

1/2

5500000 من ح/ السيارات

5500000 الى ص/ الصندوق

أما المصروفات الايرادية كمصاريف الصيانة والتصليح والادامة فالهدف منها الإبقاء على قابلية الموجودات الانتاجية دون احدث تطويرات جوهرية فيها أو تحسينها ويفتح حساب خاص لكل نوع من أنواع المصروفات الايرادية وتقل الحسابات في نهاية السنة المالية في ح/ أ. خ

مثال: بتاريخ 2000/5/2 دفعت المنشأة مبلغ 200000 دينار نقداً أجور تصليح السيارة.

فيكون القيد كالآتي:

200000 من ح/ مصاريف تصليح السيارة

200000 الى ح/ الصندوق

مثال: بتاريخ 2000/6/4 دفعت المنشأة مبلغ 100000 ديناراً نقداً مصاريف ترميم المباني

6/4

100000 من ح/ مصاريف ترميم المباني

100000 الى ح/ الصندوق

بتاريخ 2000/6/6

مثال: دفعت المنشأة مبلغ 50000 دينار نقداً أجور نقل المكائن من قسم الى اخر.

6/6

50000 من د/ أجور نقل المكنائن

50000 الى د/ الصندوق

* الحالات المختلفة لبيع الموجودات الثابتة.

قد يحدث ان مالكي المشروع يقررون بيع احد الموجودات الثابتة بسبب تقادمه أو للحصول على بديل افضل من ناحية الكفاءة الإنتاجية. وهذا يعني بيع الموجودات الثابتة المتقادمة أو استبدالها.

ان المعالجة المحاسبية للمصروفات الرأسمالية تتم بجعل حساب الموجودات الثابتة مديناً في حالة الشراء بالكلفة، والكلفة تعني هنا سعر الشراء والمصاريف التي تصرف على الموجود الثابت الى حين وضعه في حالة عمل كما يجعل مديناً بالتجديدات والتحسينات والاضافات والتطويرات التي تشكل اضافة الى الموجود الثابت أو تزيد في قدرته الإنتاجية أو تطيل في عمره الانتاجي ويجعل دائماً بالكلفة ايضاً في حالة بيعه ويحمل الفرق بين القيمة النقدية وبين القيمة الدفترية بقيد مدين في حالة الخسارة الناشئة عن بيع الموجودات الثابتة أو قيد دائن في حالة الربح الناشئ عن بيع الموجودات الثابتة.

وقد ينجم عن عملية البيع الاحتمالات الثلاث التالية:

1- قد يباع الموجود الثابت بنفس قيمته المسجلة في السجلات والتي تسمى بالقيمة الدفترية (وهي قيمة الموجود الثابت في سجل الاستاذ) ويؤدي ذلك الى قفل حساب ذلك الموجود في السجلات.

مثال: بتاريخ 1990/7/1 باعث احدى المنشآت اله بمبلغ 500000 دينار نقداً وكانت قيمتها الدفترية 500000 دينار ايضاً المطلوب/ تسجيل عملية البيع في سجل اليومية.

الحل/

7/1

500000 من د/ الصندوق

500000 الى د/ الاله

2- أما اذا بيعت الاله المنوه عنها في الفقرة الاولى اعلاه بمبلغ 600000 دينار نقداً فيعني ذلك بأنها قد بيعت بأكثر من

قيمتها الدفترية بمبلغ 100000 دينار والذي يعتبر ربحاً عندئذ يفتح له حساب يسمى (حساب ارباح بيع الموجودات

الثابتة) ويكون هذا الحساب دائماً لأنه يمثل ربحاً والربح الناجم عن بيع كافة الموجودات يسجل في هذا الحساب ويتم

تسجيل القيد في سجل اليومية بالشكل الاتي:

600000 من ح/ الصندوق

الى مذكورين

500000 ح/ الاله

100000 ح/ ارباح بيع الموجودات الثابتة

3- في حالة بيع الالة المنوه عنها بمبلغ 450000 دينار اي بمبلغ 50000 دينار اقل من القيمة الدفترية وهذا يعني حصول خسارة للمنشأة بمبلغ 50000 دينار عن الكلفة الحقيقية المسجلة في الدفاتر وفي هذه الحالة يفتح حساب يسمى (حساب خسائر بيع الموجودات الثابت) ويكون مديناً لأنه يمثل خسارة ويتم تسجيل القيد في سجل اليومية بالشكل الاتي:

من مذكورين

450000 ح/ الصندوق

50000 ح/ خسائر بيع الموجودات الثابتة

500000 الى ح/ الالة

وقد نحصل على نفس النتائج التي اوضحناها اعلاه في حالة استبدال موجود قديم بأخر جديد انما الاختلاف الذي يحصل في اجراءات عمليه الاستبدال تكون عندما يتم الاتفاق بين صاحب المشروع الذي قرر استبدال احد موجوداته مع البائع على بيع الموجود القديم اليه بعد أن يقدر له ثمن استبدال يطرح من قيمة الموجود الجديد المراد شراؤه منه ويدفع المشتري الباقي نقداً.

* الاستبدال

فلو فرضنا أن صاحب المشروع قرر ان يستبدل الالة القديمة التي قيمتها الدفترية 500000 دينار باله اخرى جديدة قيمتها 800000 دينار وان البائع قدر الالة القديمة بنفس القيمة الدفترية البالغة 500000 دينار فينبغي عندئذ ان يدفع صاحب المشروع 300000 دينار دون ان يحصل على ربح أو خسارة ويتم ذلك بالقيد التالي:

800000 من ح/ الالة (الجديدة)

الى مذكورين

500000 د/ الالة القديمة

300000 د/ الصندوق

أما اذا قدر البائع الالة القديمة بمبلغ 600000 دينار أي اكثر من القيمة الدفترية بمبلغ 100000 دينار فعندئذ يكون المبلغ الذي يدفع من قبل صاحب المشروع 200000 دينار فقط على ان يسجل مبلغ الـ 100000 دينار في حساب (ارباح استبدال الموجودات الثابتة) ويتم تسجيل ذلك بالقيد التالي:

800000 من د/ الالة الجديدة

الى مذكورين

500000 د/ الصندوق

200000 د/ الصندوق

100000 د/ ارباح استبدال الموجودات الثابتة

أما اذا قدرت الالة القديمة بمبلغ 400000 دينار اي بأقل من قيمتها الدفترية بمبلغ 100000 دينار فينبغي عندئذ ان يدفع صاحب المشروع 400000 دينار ويعتبر الـ 100000 دينار بمثابة خسارة تسجل في حساب خسائر استبدال الموجودات الثابتة ويتم تسجيل ذلك بالقيد الاتي:

من مذكورين

800000 د/ الالة الجديدة

100000 د/ خسائر استبدال الموجودات الثابتة

الى مذكورين

500000 د/ الالة القديمة

400000 د/ الصندوق

ولتغطية هذه الاحتمالات نفترض المثال التالي:

باشرة مهند اعماله التجارية ب10000000 دينار نقداً 5000000 دينار	في 1998/1/1
بصناعة، 300000 دينار الاثاث، 200000 دينار الة حاسبة ، راس	
المال؟	
اشترى سيارة لأغراض المحل بمبلغ 1500000 دينار نقداً.	في 1998/1/2
اشترى قطعة ارض لأغراض المحل بمبلغ 2000000 دينار نقداً ودفع	في 1998/1/3
رسوم تسجيل في دوائر التسجيل العقاري مبلغ 3000 دينار، واجور	
قضائية 15000 دينار، واجور تسوية وازالة انقاض 25000 دينار.	
سرف مبلغ 10000 دينار نقداً لتصليح السيارة.	في 1998/1/10
اشترى اثاث من محلات الايداع بمبلغ 500000 دينار بالأجل	في 1998/1/15
باع نصف الاثاث القديم ببيع 10% من القيمة الدفترية نقداً	في 1998/1/17
باع المتبقي من الاثاث القديم بخسارة 6% واستلم القيمة نقداً	في 1998/1/20
شيد على الارض غرفتين بكلفة 1000000 دينار	في 1998/1/25
اشترى الة حاسبة للمحل بمبلغ 250000 دينار نقداً	في 1998/1/25
باع الة الحاسبة القديمة بخسارة 15% نقداً	في 1998/1/30

المطلوب/ تسجيل القيود اليومية في سجلات التاجر مهند

الحل:

في 1/1

من مذكورين

10000000 د/ الصندوق

5000000 د/ البضاعة

300000 د/ الأثاث

200000 د/ الة الحاسبة

15500000 الى د/ رأس المال

ما بدء به العمل التجاري

في 1/2

1500000 من د/ السيارة

1500000 الى د/ الصندوق

شراء سيارة لأغراض المحل

في 1/3

2043000 من د/ الاراضي

2043000 الى د/ الصندوق

شراء ارض مع الرسوم والمصاريف

في 1/10

10000 من د/ مصاريف تصليح

10000 الى ص/ الصندوق

مصاريف تصليح السيارة

في 1/15

500000 من د/ الاثاث

500000 الى د/ محلات الابداع

شراء اثاث بالأجل

في 1/17

$$150000 \times = 15000 \times \frac{10}{100} \text{ دينار (ربح)}$$

165000 من د/ الصندوق

الى منكورين

150000 ح/ الاثاث (القديم)

15000 ح/ ارباح بيع الموجودات الثابتة

بيع اثاث قديم بربح 10%

في 1/20

$$150000 \times = 9000 \frac{6}{100} \text{ دينار (خسارة)}$$

من مذكورين

141000 ح/ الصندوق

9000 ح/ خسائر بيع الموجودات الثابتة

150000 الى ح/ الاثاث القديم

بيع الاثاث القديم بخسارة 6%

في 1/25

1000000 من ح/ الأبنية (المباني)

1000000 الى ح/ الصندوق

تشبيد غرفتين على الارض

في 1/25

250000 من ح/ الة حاسبة

250000 الى ح/ الصندوق

شراء الة حاسبة

في 1/30

$$200000 \times = 30000 \frac{15}{100} \text{ دينار (خسارة)}$$

من مذكورين

170000 د/ الصندوق

30000 د/ خسائر بيع الموجودات الثابتة

200000 الى د/ الة الحاسبة (القديمة)

بيع الة الحاسبة القديمة بخسارة (15%)

* العمليات الايرادية

يقصد بالعمليات الايرادية كافة العمليات التي تهدف الى تحقيق صافي الدخل وتنقسم العمليات الايرادية الى ثلاثة اقسام رئيسية هي:

1. العمليات الايرادية المتعلقة بوظيفة الشراء.
2. العمليات الايرادية المتعلقة بوظيفة البيع.
3. العمليات الايرادية المتعلقة بوظيفة الادارة.

أ- عمليات الشراء-المشتريات

أن الغرض الرئيسي من قيام المنشآت الاقتصادية هو تحقيق الربح باستثناء بعض المنشآت التي تستهدف التضحية بالربح في سبيل المصلحة العامة.

وينجم الربح من عمليات التداول الاقتصادية للبضائع والخدمات خلال الفترة المالية.

ومن الناحية المحاسبية تعالج المشتريات كطرف مدين في كافة القيود المحاسبية لأن المنشأة هي التي استلمت البضاعة المشتراة ويبقى الطرف الاخر سواء كان حساب الصندوق أو الدائنون الطرف الدائن في القيد ففي حالة الشراء نقداً يكون القيد كالتالي:

XXX من د/ المشتريات

XXX الى د/ الصندوق او المصرف

اما في حالة الشراء الاجل فإن القيد المحاسبي يكون

XXX من د/ المشتريات

XXX الى د/ الدائنون

وقد تشتري البضاعة بسداد جزء من قيمتها نقداً والآخر على الحساب ويصبح القيد كالاتي:

XXX من د/ المشتريات

الى مذكورين

XXX د/ الصندوق او المصرف

XXX د/ الدائنون

ويلجأ بعض المجهزون في اثبات الالتزامات المالية التي لهم بذمة الغير بمستندات ثبوتية يطلق عليها اوراق الدفع وهي اوراق تجارية تحدد مبلغ الدين وتاريخ استحقاقه، ويحررها المجهز أو المنشأة التي قامت بعملية البيع على المنشأة التي قامت بعملية الشراء ويتعهد الطرف الاخير بسداد المبلغ الوارد فيها في تاريخ معين، أن الاوراق التجارية وسيلة لأثبات حق قبض مبلغ معين في تاريخ معين ناشئ عن عمليات البيع والشراء ويطلق عليها ورقة دفع بالنسبة للطرف المشتري وورقة قبض بالنسبة للطرف البائع ويجب فتح حساب مستقل بأوراق القبض أو الدفع لتمييزها عن حساب المدينون الذي يقوم على اساس الثقة والمعرفة الشخصية، ويتم معالجتها حسابياً كالاتي:

XXX من د/ المشتريات

XXX الى د/ اوراق الدفع

وفي حالة سدادها نقداً في تاريخ الاستحقاق يتم القيد كما في ادناه:

XXX من د/ اوراق الدفع

XXX الى د/ الصندوق

هناك عمليات مالية ترتبط ارتباطاً مباشراً بوظيفة الشراء ولها الاحتمالين التاليين:

1. مردودات المشتريات

2. مصروفات المشتريات

1- مردودات المشتريات:

قد يحصل أن ترد المنشأة جزءاً من البضاعة المشتراة الى البائع أما لوجود تلف بها أو انها تخالف المواصفات المطلوبة أو انها زيادة عن الكمية المطلوبة المتفق عليها وتسمى البضاعة المردودة بمردودات المشتريات.

فلو افترضنا أن المنشأة ردت بضاعة لعدم مطابقتها للمواصفات والتي كانت قد اشترتها على الحساب فإن المعالجة المحاسبية تكون:

XXX من د/ الدائنون

XXX الى د/ مردودات المشتريات

3- مصروفات المشتريات

تتحمل في الغالب المنشأة بعض النفقات الضرورية لإيصال البضاعة الى مخازنها وجعلها جاهزة للتداول مع العملاء ومن هذه المصروفات:

1. مصروفات شحن البضاعة والتأمين عليها.

2. مصروفات النقل للداخل (مصاريف نقل المشتريات)

3. عمولة وكلاء الشراء.

4. الضرائب والرسوم الكمركية ورسوم الارضية.

5. اجور تحميل.

وتعالج مصروفات المشتريات عن طريق ثلاثة احتمالات ولكن افضل طريقة هي ان تفتح حسابات خاصة لكل نوع من مصروفات المشتريات ويكون القيد المحاسبي كالآتي:

من مذكورين:

XXX د/ مصاريف النقل

XXX د/ ضرائب كمركية

XXX د/ اجور تحميل

XXX الى د/ الصندوق

ان مصاريف المشتريات تعتبر جزءاً لا يتجزأ من كلفة المشتريات ولهذا فأنها تعلق في حساب المتاجرة الذي يغلق بدوره في حساب الارباح والخسائر.

ولتوضيح اسلوب المعالجة المحاسبية لعمليات الشراء نورد المثال التالي:

باشرت اسواق دجلة العمل التجاري برأسمال قدره 6000000 دينار اودعته الصندوق.	في 1998/1/1
اشترت اثاث للمحل بمبلغ 300000 دينار نقداً.	في 1998/1/2
اشترت بضاعة بمبلغ 2000000 دينار دفعت قيمتها نقداً .	في 1/5
صرفت اجور نقل وتحميل على المشتريات مبلغ 15000 دينار.	في 1/5
اكتشفت أن هناك بضاعة متضرره بمبلغ 300000 دينار قامت بردها الى البائع واستلمت قيمتها نقداً.	في 1/7
اشترت بضاعة بمبلغ 500000 دينار بالأجل من الشركة العربية للتجارة وصرفت على نقلها مبلغ 10000 دينار نقداً.	في 1/10
ردت جزءاً من البضاعة قيمته 50000 دينار لعدم مطابقتها للنموذج الى الشركة المتحدة.	في 1/11
اشترت بضاعة بمبلغ 800000 دينار وقبلت ورقة دفع بالمبلغ.	في 1/15
تم تسديد ورقة الدفع نقداً	في 1/16

الحل:

في 1998/1/1

6000000 من ح/ الصندوق

6000000 الى ح/ راس المال

بدء العمل التجاري

في 1/2

300000 من ح/ الاثاث

300000 الى ح/ الصندوق

شراء اثاث نقداً

في 1/5

2000000 من د/ المشتريات

2000000 الى د/ الصندوق

مشتريات نقدية

في 1/5

15000 من د/ مصروفات النقل للداخل (مصروفات نقل المشتريات)

15000 الى د/ الصندوق

مصروفات نقل البضاعة المشتراة

في 1/7

300000 من د/ الصندوق

300000 الى د/ مردودات المشتريات

رد بضاعة تالفة

في 1/10

من مذكورين

500000 د/ المشتريات

10000 د/ مصروفات نقل للداخل

الى المذكورين

500000 د/ الشركة العربية للتجارة (الدائنون)

10000 د/ الصندوق

شراء بضاعة بالأجل ودفع مصاريف نقلها نقداً

في 1/11

50000 من د/ الشركة العربية للتجارة

50000 الى د/ مردودات المشتريات

رد بضاعة غير مطابقة للمواصفات

في 1/15

800000 من د/ المشتريات

800000 الى د/ أ. د

شراء بضاعة بالأجل بموجب ورقة دفع

ب- عمليات البيع (المبيعات)

تعتبر المبيعات المصدر الرئيسي للإيرادات في المنشأة الاقتصادية وتمثل الإيرادات قيمة البضائع والخدمات التي تمت مبادلته اقتصادياً مع الأطراف المعنية.

إن المعالجة المحاسبية لعمليات البيع تنصب على تحرك جزء من البضائع أو الخدمات التي تقدمها المنشأة مقابل استلامها قيمة ذلك الجزء نقداً، أو على شكل مبيعات أجله تسدد أقيامها في وقت لاحق.

ففي حالة المبيعات نقداً يكون القيد كالاتي:

XXX من د/ الصندوق

XXX الى د/ المبيعات

أما إذا تمت عملية المبيعات بالأجل فإن معالجتها محاسبياً تتم كالاتي:

XXX من د/ المدينون

XXX د/ المبيعات

قد تتم عمليات البيع بموجب مستندات لأثبات الدين يطلق عليها أوراق القبض التي سبقت اليها الإشارة في عمليات الشراء، وتمثل ورقة القبض التزاماً مالياً على الغير يقتضي سداؤه في تاريخ استحقاق معين للمنشأة، وتتم المعالجة الحسابية عند نشوء الالتزام كالاتي:

XXX من د/ اوراق القبض

XXX الى د/ المبيعات

أما عند سدادها نقداً فيكون المعالجة المحاسبية كالآتي:

XXX من د/ الصندوق

XXX الى د/ اوراق القبض

وترتبط بعمليات البيع بعض العمليات التي يمكن تحديدها بالفقرات التالية:

1. مردودات المبيعات

2. السماحات

3. الخصم

1- مردودات المبيعات:

قد يحدث أن يكتشف المشتري أن البضاعة المشتراة غير مطابقة للمواصفات أو أن فيها عيوب، أو زيادة عن الكمية المقررة في الطلبية وقد جرت العادة في مثل هذه الحالة أن تفتح المنشأة التي استلمت المردودات حساباً بأسم ((مردودات المبيعات)) فلو افترضنا أن المشتري رد بضاعة لعدم مطابقتها للمواصفات وكان قد اشترى البضاعة نقداً، فإن العملية في السجلات المحاسبية للبائع تكون:

XXX من د/ مردودات المبيعات

XXX الى د/ الصندوق

أما إذا تمت عملية البيع بالأجل فإن المعالجة المحاسبية تتم بالشكل التالي:

XXX من د/ مردودات المبيعات

XXX الى د/ المدينون

ويقل حساب مردودات المبيعات في نهاية الفترة المالية في حساب المبيعات أي ان المردودات تنزل من مجموع قيمة المبيعات، ويقل الحساب الاخير في حساب المتاجرة.

2- السماحات

قد يجد المشتري أن البضاعة التي استلمها من البائع غير مطابقة للمواصفات الواردة في الطلبية، أو قد يتضح وجود عيب أو تلف في قسم منها، فإنه من المتعارف عليه رد البضاعة كما في الفقرة السابقة إلا أنه في بعض الأحيان يكتشف البائع أن من مصلحته التنازل للمشتري عن جزء من قيمة المبيعات مع احتفاظ المشتري بالبضاعة غير المطابقة أو التالفة، ويطلق على المبلغ المتنازل عنه (بالسماحات أو المسموحات) والعرف الجاري في المحاسبة هو أن يفتح البائع في سجلاته المحاسبية حساباً بأسم مسموحات المبيعات لقيد المبالغ التي يسمح بها للعملاء ويكون الحساب مدينياً أما المشتري فيفتح حساباً بأسم مسموحات المشتريات ويكون دائئاً بمبلغ السماح.

فلو نفترض أن المشتري أكتشف أن جزء من البضاعة المشتراة بالنقد غير مطابقة للنموذج الاصيلي، وبعد مفاتحة البائع وافق الاخير على التنازل عن جزء من قيمة الجزء غير المطابق، وعليه تكون المعالجة المحاسبية في سجل المشتري.

XXX من د/ الصندوق

XXX الى د/ مسموحات المشتريات

ان المعالجة المحاسبية في سجل البائع تكون

XXX من د/ مسموحات المبيعات

XXX الى د/ الصندوق

أما اذا كانت المبيعات قد تم بالأجل فإن المعالجة المحاسبية تتم بالصورة التالية:

XXX من د/ الدائنون

XXX الى د/ مسموحات المشتريات

أما بالنسبة للبائع فإن القيد المحاسبي يظهر في سجلاته كما في ادناه:

XXX من د/ مسموحات المبيعات

XXX الى د/ المدينون

3- الخصم:

قد تتطلب عمليات البيع من المنشأة في كثير من الاحيان اللجوء الى اجراء تنزيل أو تخفيض في ثمن البضاعة الى المشتريين ويسمى هذا التخفيض بالخصم الذي يكون عادة على ثلاثة انواع:

أ- الخصم التجاري

ب- الخصم النقدي

ت- خصم الكمية

أ- الخصم التجاري: هو عبارة عن مبلغ معين يكون غالباً على شكل نسبة مئوية من السعر المحدد في قوائم الاسعار. أسباب منح الخصم التجاري:

1- تشجيع عمليات البيع وتطويرها.

2- خفض السعر المحدد في قائمة الاسعار أو (الكتالوجات) لتتفق مع التغيرات التي قد تحصل في أسعار السوق نتيجة الظروف الاقتصادية.

3- رغبة التاجر في التخلص من بعض أصناف البضاعة الراكدة أو البطيئة الحركة المتراكمة لديه. خصائص الخصم التجاري

1- يعتبر الخصم التجاري خصم وهمي وغير حقيقي

2- لا يعتبر الخصم التجاري ربحاً للمشتري ولا خسارة للبائع

3- لا يسجل الخصم التجاري في السجلات المحاسبية.

وقد يمنح هذا الخصم بغض النظر عما اذا كانت عملية الشراء أو البيع على الحساب أو نقداً وفيما يلي كيفية تسجيل الخصم التجاري في سجل اليومية.

فلو فرضنا أن التاجر نوري قد اشترى من مخزن الانوار بضاعة بمبلغ 2000000 دينار بخصم تجاري قدره 10% على الحساب فيحتسب الخصم التجاري بالشكل التالي:

$$= \frac{10 \times 2000000}{100} = 200000 \text{ دينار مقدار الخصم التجاري}$$

$$-2000000 + 200000 = 1800000 \text{ دينار قيمة البضاعة الصافية}$$

وعليه فإن العملية تسجل في سجلي كل من البائع والمشتري بالشكل التالي

1- سجل المشتري نوري

1800000 من ح/ المشتريات

1800000 الى ح/ مخزن الانوار (الدائنون)

قيمة البضاعة التي اشترت بمبلغ 2000000 دينار من مخزن الانوار بخصم تجاري 10% على الحساب

2- سجل البائع مخزن الانوار

1800000 من ح/ نوري (المدينون)

1800000 الى ح/ المبيعات

قيمة البضاعة المباعة على الحساب الى نوري البالغة 2000000 دينار وبخصم تجاري (10%)

ولو فرضنا أن نوري قد اشترى البضاعة من مخزن الانوار التي قيمتها 2000000 دينار بخصم تجاري متسلسل 20% و 10% على الحساب.

$$400000 \text{ دينار الخصم الاول} = \frac{20 \times 2000000}{100}$$

$$1600000 = 400000 - 2000000 \text{ دينار الصافي بعد طرح الخصم الاول}$$

$$1600000 \text{ دينار الخصم الثاني} = \frac{10 \times 1600000}{100}$$

$$1440000 = 1600000 - 160000 \text{ دينار الصافي بعد طرح الخصم الثاني (قيمة البضاعة الصافية)}$$

ويكون تسجيل العملية كالآتي:

1440000 من ح/ المشتريات

1440000 الى ح/ مخزن الانوار (الدائنون)

قيمة بضاعة اشترت من مخزن الانوار بمبلغ 2000000 دينار بخصم 20% و 10%

ب- الخصم النقدي: وهو الخصم الذي يمنحه البائع للمشتري لغرض تشجيعه على سداد الالتزامات المالية الناشئة عن المبيعات الآجلة في ذمته فقد يتفق البائع مع المشتري على منحه خصماً بنسبة معينة من قيمة المبيعات اذا قام بالدفع خلال مدة معينة ويستخدم في ذلك مثلاً اصطلاح 10/2، 15/1، 30/ن ويعني ذلك أن البائع يمنح للمشتري خصماً

نقدياً قدره (2%) اذا تم الدفع خلال عشرة ايام الاولى و(1%) خلال الخمسة ايام التالية للعشرة ايام الأولى وأن يدفع كامل الدين بعد مرور ثلاثون يوماً.
ويعالج الخصم النقدي من الناحية المحاسبية كالآتي:

1- طريقة السعر الاجمالي الاجل.

2- طريقة السعر الصافي النقدي.

وتعتبر الطريقة الاولى ((طريقة السعر الاجمالي الاجل)) هي الاكثر شيوعاً واستعمالاً والتي بموجبها يتم تسجيل قيمة البضاعة المشتراة أو المباعة بمبلغها الاجمالي كأن لم يكن هناك خصم نقدي. ويتم تسجيل الخصم عند دفع المبالغ كلها أو جزءاً منها خلال فترة الخصم ويعتبر في هذه الحالة ربحاً للمشتري ويسمى (الخصم المكتسب) ويكون طرفاً دائناً وخسارة للبائع ويسمى (الخصم المسموح به) ويكون طرفاً مديناً في القيد المحاسبي.

فيما يلي توضيح لكيفية المعالجة المحاسبية للخصم النقدي في السجلات فلو فرضنا أنه في 1998/3/1 باع حسن بضاعة الى محمود بمبلغ (3000000) دينار بشروط الدفع 2/1، 15%، ن30%

1- في 6/3 سدد محمود الى حسن 150000 دينار نقداً.

2- وفي 14/3 سدد محمود الى حسن ما قيمته 1000000 دينار بشيك.

3- وفي 25/3 سدد محمود الذي بذمته نقداً.

الحل:

اولاً: سجلات حسن (البائع)

1998/3/1

3000000 من ح/ محمود (المدينون)

3000000 الى ح/ المبيعات

بيع بضاعة الى محمود بشروط دفع 2/10، 15/1، ن30/

3/6

$150000 \times = 30000 - \frac{2}{100}$ دينار مقدار الخصم

$1470000 = 30000 - 1500000$ دينار الصافي بعد الخصم

من مذكورين

1470000 د/ الصندوق

30000 د/ الخصم المسموع به

1500000 الى د/ محمود (المدينون)

ما سدده محمود خلال العشرة ايام الاولى وحصل على خصم نقدي 2%

3/16

$$1000000 \times \frac{1}{100} = 10000$$
 دينار مقدار الخصم

$$990000 = 1000000 - 10000$$
 دينار الصافي بعد الخصم

من مذكورين

990000 د/ البنك

10000 د/ الخصم المسموح به

1000000 الى د/ محمود (المدينون)

ما سدده محمود خلال الفترة الثانية وحصل على خصم 1%

3/25

500000 من د/ الصندوق

500000 الى د/ محمود (المدينون)

ما سدده محمود من حسابه بعد أنتهاء المدة بأكملها ولم يحصل على أي خصم

ثانياً: سجلات محمود (المشتري)

1998/3/1

300000 من د/ المشتريات

3000000 الى د/ حسن (الدائنون)

شراء بضاعة من حسن بشروط دفع 10/2، 15/1، ن/30

3/6

1500000 من د/ حسن (الدائنون)

الى المذكورين

1470000 د/ الصندوق

30000 د/ الخصم المكتسب

ما سددهنا من حساب حسن خلال الفترة الاولى

3/16

1000000 من د/ حسن (الدائنون)

الى المذكورين

990000 د/ البنك

10000 د/ الخصم المكتسب

ما سددهنا من حساب حسن خلال الفترة الثانية بعد أن حصلنا على خصم 1%

3/25

500000 من د/ حسن (الدائنون)

500000 الى د/ الصندوق

سددهنا المتبقي من الحساب بعد انتهاء الفترة الثانية دون أن نحصل على اي خصم

الدورة المحاسبية

ان العمليات المالية والاقتصادية في أي منشأة تمر بعد مراحل من الناحية المحاسبية خلال الفترة المالية التي تكون عادة سنة تدعى بالسنة المالية وتتكرر هذه المراحل في كل سنة مالية ولذلك سميت بالدورة المحاسبية.

وتتكون الدورة المحاسبية من المراحل التالية:

- 1- اثبات قيود اليومية في سجل اليومية العامة بموجب القيد المزدوج بالاعتماد على المستندات الثبوتية.
- 2- الترحيل الى سجل الاستاذ العام من السجل اليومية العامة.
- 3- تحضير ميزان المراجعة بالاعتماد على سجل الاستاذ العام.
- 4- تحضير الحسابات الختامية والميزانية العمومية بالاعتماد على ميزان المراجعة.

مثال: ولتوضيح كيفية قيد وتثبيت المبادلات الاقتصادية في سجل اليومية نأخذ المثال التالي:

- 1- في 1999/1/1 أبتدأ التاجر لقمان عمله التجاري برأسمال قدره 20000000 دينار اودعه في صندوق المحل.
- 2- في 2/منه اشترى اثاثاً لمحلّه بمبلغ 500000 دينار من محلات ايوان دفع المبلغ نقداً.
- 3- في 4/منه اشترى بضاعة من شركة التجارة الشرقية بمبلغ 500000 دينار نقداً.
- 4- في 7/منه اشترى بضاعة بمبلغ 1250000 دينار على الحساب من محلات الانوار.
- 5- في 10/منه باع بضاعة الى التاجر احمد بمبلغ 850000 دينار واستلم المبلغ نقداً.
- 6- في 12/منه باع على الحساب بضاعة الى التاجر حمدي امين بمبلغ 600000 دينار.
- 7- في 13/منه سدد الى محلات الانوار مبلغ 450000 دينار سداداً لجزء من حسابه.
- 8- في 15/منه قبض من التاجر حمدي أمين مبلغ 300000 دينار كجزء من الدين الذي عليه.
- 9- في 20/منه اشترى من مخزن الصباح بضاعة بمبلغ 1500000 دينار دفع نقداً 800000 دينار والباقي على الحساب.
- 10- في 25/منه باع بضاعة الى التاجر أنور بمبلغ 1000000 دينار استلم نقداً 500000 دينار والباقي على الحساب.
- 11- في 26/منه سحب مبلغ 200000 دينار من الصندوق لمصروفاته الشخصية.
- 12- في 27/منه دفع ايجار المحل لمدة شهر واحد بمبلغ 100000 دينار نقداً.
- 13- في 28/منه دفع مصاريف اعلان بمبلغ 30000 دينار نقداً.
- 14- في 31/منه دفع رواتب لموظفي المحل بمبلغ 350000 دينار نقداً.

الحل:

1/1

20000000 من ح/ الصندوق

20000000 الى ح/ رأس المال

1/2

500000 من ح/ الاثاث

500000 الى ح/ الصندوق

1/4

500000 من ح/ المشتريات

500000 الى ح/ الصندوق

1/7

1250000 من ح/ المشتريات

1250000 الى ح/ محلات الانوار (الدائنون)

1/10

850000 من ح/ الصندوق

850000 الى ح/ المبيعات

1/12

600000 من ح/ المدينين (حمدي امين)

600000 الى ح/ المبيعات

1/13

450000 من د/ الدائنون (محلات الانوار)

450000 الى د/ الصندوق

1/15

300000 من د/ الصندوق

300000 الى د/ المدينون (التاجر حمدي امين)

1/20

1500000 من د/ المشتريات

الى مذكورين

800000 د/ الصندوق

700000 د/ الدائنون (مخزن الصباح)

1/25

من مذكورين

500000 د/ الصندوق

500000 د/ المدينون (التاجر انور)

1000000 الى د/ المبيعات

1/26

200000 من د/ المسحوبات الشخصية

200000 الى د/ الصندوق

1/27

100000 من د/ الايجار

100000 الى د/ الصندوق

1/28

30000 من د/ مصاريف الاعلان

30000 الى د/ الصندوق

1/31

350000 من د/ الرواتب

350000 الى د/ الصندوق

سجل الاستاذ

ينجز في هذا السجل عمليتين:

- 1- الترحيل: ونعني به نقل الحسابات من دفتر اليومية الى الصفحة المخصصة لذلك الحساب في سجل الاستاذ والغرض من الترحيل هو فرز وتبويب الحسابات.
 - 2- الترصيد: هو ايجاد المتمم الحسابي أو هو الفرق بين الجانب الاكبر والجانب الاصغر.
- أهمية دفتر الاستاذ:

أ- معرفة مركز العملاء تجاه المنشأة.

ب- معرفة مركز المنشأة تجاه الموردين.

ت- معرفة مركز المنشأة تجاه نفسها.

ث- معرفة مركز المنشأة تجاه اصحابها.

مراحل عملية الترصيد:

أ- نحدد الجانب الاكبر.

ب- جمع الجانب الاكبر من الحساب ويكتب مجموع المبالغ الواردة فيه على السطر التالي ويوضع تحته خطان متقاربان.

ت- يكتب نفس مجموع الجانب الاكبر على نفس السطر في حقل المبالغ من الجانب المقابل ويوضع تحته خطان ايضاً.

ث- يحدد الرصيد أي الفرق بين الجانبين عن طريق ايجاد المتم الحسابي الأكبر (أي انه يجمع جانبي الحساب وي طرح مجموع الجانب الأصغر من مجموع الجانب الأكبر فيكون الفرق هو الرصيد) ثم يكتب هذا الرصيد في حقل المبالغ بالجانب الأصغر كتمتم حسابي.

ج- ينسب الرصيد دائماً إلى الجانب الأكبر فإذا كان الجانب الأكبر حديثاً كان الرصيد مديناً كان الرصيد مديناً ولو أنه يظهر أول الأمر في الجانب الدائن ولو كان الجانب الأكبر دائماً كان الرصيد دائماً وان كان يظهر أول الأمر في الجانب المدين.

ح- يعاد فتح الحساب بعد عملية الترسيد أي انه يدون رصيد الحساب في الجانب الصحيح. ويكتب في حقل البيان (الرصيد المنقول) ويؤرخ بالتاريخ الذي تم فيه الترسيد أو بتاريخ اليوم التالي.

خ- في حالة تساوي مجموع جانبي الحساب فلا يكون هناك رصيد أي أن الرصيد صفر وعندئذ يكون الحساب قد غلق أو (قفل).

مثال // تحت العمليات التالية في منشأة ذو الفقار خلال شهر آب/2003

- 1- في 8/1 بدأ ذو الفقار نشاطه التجاري بمبلغ 3000000 دينار اودعها صندوق المنشأة.
- 2- في 2 منه اشترى ذو الفقار أثاثاً لاستعماله في المنشأة بمبلغ 1250000 دينار نقداً.
- 3- في 11 منه باع بضاعة نقداً بمبلغ 390000 دينار الى محلات النصر.
- 4- في 18 منه باع بضاعة الى محلات النجاح قيمتها 600000 دينار استلم نصف القيمة نقداً والباقي على الحساب.
- 5- في 25 منه استلم نقداً قيمة المستحق على محلات النجاح.

المطلوب:

1. تسجيل القيود اليومية اللازمة في سجلات منشأة ذو الفقار.
2. ترحيل القيود اليومية الى سجل الأستاذ.

الحل / 1. التسجيل في سجل اليومية

8/1 -1

3000000 من د/ الصندوق

3000000 الى د/ رأس المال

8/2 -2

1250000 من د/ الاثاث

1250000 الى د/ الصندوق

8/11 -3

390000 من د/ الصندوق

390000 الى د/ المبيعات

8/18 -4

من مذكورين

300000 د/ الصندوق

300000 د/ محلات النجاح (الدائنون)

600000 الى د/ المبيعات

8/25 -5

300000 من د/ الصندوق

300000 الى د/ محلات نجاح

3. الترحيل الى سجل الاستاذ

مدین	دائن
3000000 / رأس المال	3000000 / الصندوق
3000000	3000000
	3000000 / رصيد منقول

مدین	دائن
3000000 / رأس مال	1250000 / الاثاث
390000 / المبيعات	2740000 / رصيد مرحل
300000 / المبيعات	
300000 / محلات النجاح	
3990000	3990000
2740000 / رصيد منقول	

مدین	دائن
990000 / رصيد ممول	390000 / الصندوق
600000 / مذكورين	
990000	990000
	990000 / رصيد منقول

مدین	دائن
1250000 / الصندوق	1250000 / الاثاث
	1250000 / رصيد مرحل
1250000	1250000
1250000 / رصيد منقول	

مدین	دائن
300000 / المبيعات	300000 / محلات النجاح
	300000 / الصندوق
300000	300000

* الغرض من الترصيد

- 1- معرفة نتيجة عمليات المنشأة مع الغير ومالها من ديون وما عليها من التزامات مالية.
- 2- التحقق من صحة الترصيد وذلك باستخراج ارصدة الحسابات وينظم جدول يسمى ميزان المراجعة سنأتي على شرحه فيما بعد.

3- استعمال الارصدة في استخراج نتائج اعمال المنشأة من ربح أو خسارة وذلك لتصوير الحسابات الختامية.
مثال: فيما يلي بيان بالعمليات التي اجريت في محل التاجر عبد الرزاق خلال شهر نيسان لسنة 2001.

- | | |
|--|---------------|
| أودع عبد الرزاق في صندوق المحل مبلغ 16000000 دينار كرأس مال لمشروعه الجديد | 4/1 في |
| اشترى بضاعة على الحساب من محلات شكر بمبلغ 1200000 دينار | 2- في 4 منه |
| دفع ايجار المحل ومقداره 350000 دينار نقدا | 3- في 5 منه |
| اشترى اثاث للمحل بمبلغ 200000 دينار نقدا | 4- في 8 منه |
| اشترى بضاعة من محلات نزار بمبلغ 2000000 دينار دفع منها 1000000 دينار نقدا والباقي على الحساب | 5- في 10 منه |
| باع بضاعة الى ظاهر بمبلغ 650000 دينار استلم 250000 دينار نقداً والباقي على الحساب | 6- في 15 منه |
| باع بضاعة الى سليم بمبلغ 800000 دينار نقدا | 7- في 18 منه |
| دفع الى محلات نزار مبلغ 500000 دينار | 8- في 21 منه |
| سدد ظاهر ما بذمته نقدا | 9- في 24 منه |
| اشترى بضاعة من محلات نزار بمبلغ 800000 دينار على الحساب | 10- في 25 منه |
| دفع مصاريف اعلان مقدارها 30000 دينار نقدا | 11- في 27 منه |
| سدد حساب محلات نزار نقدا | 12- في 29 منه |

//المطلوب

- 1- تسجيل العمليات اعلاه في سجل اليومية
- 2- ترحيلها الى سجل الأستاذ

1- في 4/1

1600000 من ح/ الصندوق

1600000 الى ح/ راس المال

2- في 4/4

1200000 من ح/، المشتريات

1200000 الى ح/ الدائنون (محلات شكر)

3- في 4/5

350000 من ح/ ايجار المحل

350000 الى ح/ الصندوق

4- في 4/8

200000 من ح/ الاثاث

200000 الى ح/ الصندوق

5- في 4/10

2000000 من ح/ المشتريات

الى المذكورين

1000000 ح/ الصندوق

1000000 ح/ الدائنون (محلات شكر)

6- في 4/15

من مذكورين

250000 ح/ الصندوق

400000 ح/ المدينون (ظاهر)

650000 الى ح/ المبيعات

7- في 4/18

800000 من ح/ الصندوق

800000 الى ح/ المبيعات

-8 في 4/21

500000 من د/ الدائنون (محلات نزار)

500000 الى د/ الصندوق

-9 في 4/24

400000 من د/ الصندوق

400000 الى د/ المدينون (ظاهر)

-10 في 4/25

800000 من د/ المشتريات

800000 الى د/ الدائنون (محلات نزار)

-11 في 4/27

30000 من د/ مصاريف اعلان

30000 الى د/ الصندوق

-12 في 4/29

1300000 من د/ الدائنون (محلات نزار)

1300000 الى د/ الصندوق

3- الترحيل الى سجل الاستاذ

د/ راس المال		دائن	د/ الصندوق	مدين
16000000 د/ الصندوق		350000 د/ ايجار محل		16000000 د/ راس المال
		200000 د/ الاثاث		250000 د/ المبيعات
		1000000 د/ المشتريات		800000 د/ المبيعات
	16000000 رصيد مرحل	500000 د/ الدائنون		400000 د/ المدينون
		30000 د/ م. اعلان		
		1300000 د/ الدائنون		
		1407000 رصيد مرحل		
<u>16000000</u>	<u>16000000</u>	<u>17450000</u>	<u>17450000</u>	
16000000 رصيد منقول				1407000 رصيد منقول

د/ المبيعات		د/ المشتريات	
650000 د/ مذكورين			1200000 د/ الدائنون
800000 د/ الصندوق		4000000 رصيد مرحل	2000000 د/ مذكورين
	1450000 رصيد ممول		800000 د/ الدائنون
<u>1450000</u>	<u>1450000</u>	<u>4000000</u>	<u>4000000</u>
1450000 رصيد منقول			4000000 رصيد منقول

د/ ايجار محل

	د/ الصندوق 350000
رصيد مرحل 350000	
<u>350000</u>	<u>350000</u>
	رصيد منقول 350000

د/ الدائنون (محلات نزار)

المشتريات د/ 1000000	د/ الصندوق 500000
المشتريات د/ 800000	د/ الصندوق 1300000
<u>1800000</u>	<u>1800000</u>

د/ الدائنون (محلات نزار)

	د/ الصندوق 30000
رصيد ممول 30000	
<u>30000</u>	<u>30000</u>
	رصيد ممول 30000

د/ الدائنون (محلات شكر)

المشتريات د/ 1200000	
	رصيد مرحل 1200000
<u>1200000</u>	<u>1200000</u>
رصيد منقول 1200000	

د/ الاثاث

	د/ 200000
	الصندوق
رصيد مرحل 200000	
<u>200000</u>	<u>200000</u>
	رصيد 200000
	منقول

د/ المدينون (ظاهر)

د/ 400000	د/ 400000
الصندوق	المبيعات
<u>400000</u>	<u>400000</u>

ميزان المراجعة

هنالك نوعين من ميزان المراجعة وهي:

1- ميزان المراجعة بالأرصدة.

2- ميزان المراجعة بالمجاميع.

مثال: تمت العمليات التالية في سجل يومية محلات الامل خلال شهر ك/2/1999

1- في 1/1	بدء التاجر عمله التجاري بمبلغ 9000000 دينار اودعه صندوق المنشأة
2- في 5/1	اشترى بضاعة من التاجر صلاح بمبلغ 650000 دينار نقدا
3- في 7/1	اشترى اثاث من موبيليات السرور بمبلغ 200000 دينار نقدا
4- في 10/1	دفع ايجار محل والبالغ 40000 دينار نقدا
5- في 15/1	باع بضاعة الى جلال بمبلغ 300000 دينار على الحساب
6- في 19/1	اشترى بضاعة من يونس بمبلغ 1000000 دينار دفع نصف المبلغ نقدا والباقي على الحساب.
7- في 20/1	باع بضاعة الى شركة الشرق بمبلغ 950000 دينار نقدا

المطلوب //

1- تسجيل القيود اليومية

2- الترحيل الى سجل الاستاذ

3- اعداد ميزان المراجعة بالأرصدة والمجاميع.

الحل / 1- التسجيل في سجل اليومي

1- في 1/1

9000000 من ح/ الصندوق

9000000 الى ح/ راس المال

2- في 1/5

650000 من د/ المشتريات

650000 الى د/ الصندوق

3- في 1/7

200000 من د/ الاثاث

200000 الى د/ الصندوق

4- في 1/10

40000 من د/ ايجار المحل

40000 الى د/ الصندوق

5- في 1/15

300000 من د/ المدينون (جلال)

300000 الى د/ المبيعات

6- في 1/19

1000000 من د/ المشتريات

الى المذكورين

500000 د/ الصندوق

500000 د/ الدائنون (يونس)

7- في 1/20

950000 من د/ الصندوق

950000 الى د/ المبيعات

د/ راس المال		د/ الصندوق	
9000000 د/ الصندوق		650000 د/ المشتريات	9000000 د/ راس المال
	9000000	200000 د/ الاثاث	950000 د/ المبيعات
	رصيد مرحل	40000 د/ ايجار المحل	
		500000 د/ المشتريات	
		8560000 رصيد مرحل	
<u>9000000</u>	<u>9000000</u>	<u>9950000</u>	<u>9950000</u>
9000000 رصيد منقول			8560,000 رصيد منقول

د/ المبيعات		د/ المشتريات	
300000 د/ المدينون (جلال)			650000 د/ الصندوق
950000 د/ الصندوق	1250000 رصيد مرحل	1650000 رصيد مرحل	1000000 د/ مذكورين
<u>1250000</u>	<u>1250000</u>	<u>1650000</u>	<u>1650000</u>
1250000 رصيد منقول			1650000 رصيد منقول

د/ المدينون (جلال)		د/ الاثاث	
	300000 د/ الصندوق		200000 د/ الصندوق
3000000 رصيد مرحل		200000 رصيد مرحل	
<u>300000</u>	<u>300000</u>	<u>200000</u>	<u>200000</u>
	300000 رصيد منقول		200000 رصيد منقول

3- ميزان المراجعة

أ- بالأرصدة

اسم الحساب	الأرصدة الدائنة	الأرصدة المدينة
الصندوق	-----	8560000
راس المال	9000000	-----
المشتريات	-----	1650000
المبيعات	1250000	-----
الأثاث	-----	200000
المدينون	-----	300000
الدائنون	500000	-----
ايجار المحل	-----	40000
	10750000	10750000

ب- بالمجاميع

اسم الحساب	مجموع الدائن	مجموع المدين
الصندوق	1390000	9950000
راس المال	9000000	-----
المشتريات	-----	1650000
المبيعات	1250000	-----
الأثاث	-----	200000
المدينون	-----	300000
الدائنون	500000	-----
ايجار المحل	-----	40000
	12140000	12140000

ميزان المراجعة

1- انواع الحسابات المدنية

1. الحسابات الخاصة بالموجودات
2. كافة المصاريف والخسائر
3. المشتريات ومردودات المبيعات
4. تأمينات لدى الغير
5. المصاريف المدفوعة مقدماً والايرادات المستحقة
6. الخصم المسموح به والديون المعدومة.

2- انواع الحسابات الدائنة

1. المطلوبات
2. رأس المال
3. الايرادات والارباح بأنواعها
4. تأمينات للغير
5. المصاريف المستحقة والايرادات المستلمة مقدماً
6. المبيعات ومردودات المشتريات

مثال/(1)

بالاعتماد على ارصده الحسابات التالية حضر ميزان المراجعة، 1000000 الاراضي، 500000 البنك، 600000 الدائنون، 250000 عمولة مكتسبة، 250000 ديون معدومة، 300000 خصم مسموح به، 200000 خصم مكتسب، 700000 المشتريات، 10000 مردودات المشتريات، 20000 مسموحات المشتريات، 1500000 المبيعات، 200000 صيانة المباني 200000 الرواتب، 250000 القروض، 100000 ارباح بيع الموجودات الثابتة، 50000 تأمينات لدى الغير، 30000 مصاريف مستحقة 500000 اوراق قبض، 200000 اوراق دفع، رأس المال؟

مثال / رقم (2)

بالاعتماد على أرصدة الحسابات التالية حضر ميزان المراجعة 500م صندوق، 6000م بنك، 4000 مشتريات، 3000 مبيعات، 2000 خصم مكتسب د، 7000م خصم مسموح به، 9000 ايراد العقار 1000م مردودات المبيعات، 2000م مردودات المشتريات، 4000م قرطاسية، 3000 مسحوبات شخصية، 7000م اوراق دفع، رأس المال 7000د،

اسم الحساب	الأرصدة الدائنة	الأرصدة المدينة
الصندوق	----	5000
بنك	----	6000
مشتريات	----	4000
مبيعات	3000	----
خصم مكتسب	2000	----
خصم مسموح به	----	7000
ايراد العقار	9000	----
م. المبيعات	----	1000
م. مشتريات	2000	----
قرطاسية	----	4000
مسموحات شخصية	----	3000
s. p	7000	----
رأس المال	7000	----
	----	12140000
	30000	30000

تصحيح الأخطاء المحاسبية

يعد ميزان المراجعة أثبات أولي لصحة العمليات الحسابية الجارية في سجل اليومية وسجل الأستاذ خلال فترة زمنية معينة وفي بعض الاحيان قد يتعادل طرفي ميزان المراجعة وهذا لا يمنع من وجود أخطاء متكافئة في طرفي المدين والدائن إضافة الى أخطاء اخرى تمنع توازن طرفي ميزان المراجعة المدين والدائن والتي يقتضي تشخيصها واجراء القيود المحاسبية اللازمة لتعديلها.

ولغرض تحديد الخطأ لا بد من اتباع الخطوات التالية:

- 1- التحقق من ميزان المراجعة ويتضمن التأكد من عمليات الجمع لطرفي الميزان (المدين والدائن) وعمليات النقل الى جوانبه الصحيحة.
 - 2- التحقق من سجل الأستاذ ويتضمن التأكد من سلامة عملية الترحيل من سجل اليومية الى سجل الأستاذ والتحقق من عملية الترسيد للحسابات ومطابقة حسابات الأستاذ مع الارصدة الظاهرة في الميزان.
 - 3- التحقق من سجل اليومية من خلال التأكد من سلامة أثبات القيود والتأكد من توازنها.
- * أنواع الأخطاء المحاسبية:

1- الأخطاء الكتابية: وهي الأخطاء الناشئة عن عمليات أثبات القيود المحاسبية في سجل اليومية أو أثناء الترحيل إلى الحسابات في سجل الأستاذ ومن جملة هذه الأخطاء أثبات مبلغ القيد خطأ في سجل اليومية، وقد تنشأ من جراء الترحيل الى الجانب الخطأ من حسابات الأستاذ أو ترحيل مبالغ غير المبالغ الصحيحة في اليومية، أو الجمع الخطأ للطرف المدين والدائن أو الترحيل لغير الحسابات الصحيحة.

ويمكن تحديد هذه الأخطاء بالشكل التالي:

أ- الأخطاء الناشئة عن اثبات مبلغ القيد خلاف المبلغ الاصلي: كأن يكون قد قامت المنشأة ببيع بضاعة د 75000 دينار نقداً الا أن الموظف المسؤول عن قيد العمليات قام بأثباتها بمبلغ 57000 دينار أي أن القيد اتخذ الصورة التالية:

57000 من د/ الصندوق

57000 الى د/ المبيعات

ب- الاخطاء الناشئة عن اثبات القيد بخلاف الطرف الصحيح: فلو فرضنا أن المنشأة باعت بضاعة الى سالم بمبلغ 100000 دينار بالأجل الا انه بدلاً من اثبات سالم كطرف مدين تم اثبات طرف اخر سهواً كطرف مدين كأن يكون

محمود

100000 من د/ محمود

100000 الى د/ المبيعات

أن القيد السابقين لا يؤثران على توازن طرفي ميزان المراجعة وذلك لتساوي المبالغ المدينة والدائنة.

ت- أن اذا كانت الاخطاء ناشئة عن خطأ في تثبيت مبلغ الطرف المدين عن مبلغ الطرف الدائن، أي عدم توازن القيد المحاسبي وفق نظرية القيد المزدوج، ففي هذه الحالة لا يتوازن طرفي ميزان المراجعة بسبب اختلاف المبالغ المدينه عن المبالغ الدائنة في اصول القيد المحاسبي فلو افترضنا أن منشأة اشترت بضاعة بمبلغ 1100000 دينار من محلات دجلة سددت منها 200000 دينار نقداً و 400000 دينار بشيك والباقي على الحساب وأن القيد المحاسبي تم اثباته بالصيغة التالية:

1010000 من د/ المشتريات

الى المذكورين

200000 د/ الصندوق

400000 د/ المصرف

500000 د/ محلات دجلة (الدائنون)

ج- الاخطاء الناشئة عن الترحيل الى الاستاذ

فلو فرضنا أننا بعنا بضاعة بالأجل الى سالم بمبلغ 300000 دينار وكان القيد

300000 من د/ سالم (المدينون)

300000 الى د/ المبيعات

اي ان القيد المحاسبي صحيح من حيث المبالغ والطرف المدين والدائن الا انه أثناء عملية الترحيل تم ترحيل 30000 دينار الى حساب سالم بدلاً من 300000 دينار وتم ترحيل المبلغ الصحيح الى حساب المبيعات ففي هذه الحالة لا يتوازن ميزان المراجعة بسبب اختلاف المبالغ المدينة عن الدائنة.

وقد تنشأ أيضاً الاخطاء عند ترحيل طرفي القيد المحاسبي الى طرف واحد من حسابتين مختلفين في الاستاذ

كأن تكون المنشأة قد اشترت بضاعة بمبلغ 1450000 دينار من محمود بالأجل

1450000 من ح/ المشتريات

1450000 الى ح/ محمود (الدائنون)

الا انه اثناء الترحيل تم اثبات 1450000 دينارا في الطرف المدين من حساب المشتريات، 1450000 ديناراً الى الطرف المدين من حساب محمود الا ان ميزان المراجعة في هذه الحالة لا يتوازن الا اذا اجريت تعديل بمبلغ 2900000 دينار.

وقد تحدث بنص الاخطاء من جراء ترحيل الحسابات المدينة أو الدائنة الى كلا طرفي الأستاذ بصورة مغلوطة. فمثلاً ترحيل حساب المشتريات الى الطرف الدائن من الحساب وترحيل حساب محمود الى الطرف المدين من حسابه، وهذا خطأ متكافئ لا يظهر أثره في ميزان المراجعة.

2- اخطاء السهو والحذف

وتحدث هذه الاخطاء نتيجة السهو في قيد العمليات بكاملها في دفتر اليومية وعليه يصبح سجل اليومية ناقصاً لا يحتوي على كافة العمليات الجارية خلال الفترة وهذه الاخطاء لا يكشفها ميزان المراجعة الا أن عمليات المراجعة الحسابية التي يقوم بها المدقق الداخلي أو الخارجي تمكن المنشأة من وضع اليد على هذه الاخطاء التي قد تكون متعمدة أو عن غير قصد، ويجري بها التصحيح اللازم في فترة لاحقة.

ومثال ذلك أن المنشأة اشترت بضاعة بمبلغ 1500000 دينار نقداً الا ان الموظف المسؤول أهمل تماماً قيد العملية في سجل اليومية.

3- أخطاء فنية: وهي جملة الاخطاء التي تنشأ جراء الجهل بالمبادئ المحاسبية كأن يتم قيد بيع بعض الموجودات الثابتة في حساب المبيعات أو التأمينات المدفوعة عن الماء والكهرباء والهاتف مصروفاً، أو قيد المصروف الرأسمالي مصروفاً ايرادياً أن هذه الاخطاء لا يكشف عنها ميزان المراجعة الا عن طريق المراجعة الحسابية، فلو فرضنا أن المنشأة باعت سيارة بمبلغ 500000 دينار واستلمت ثمنها بشيك مع العلم أن قيمتها الدفترية 600000 دينار وعند

تسجيل العملية في سجل اليومية قيدت خطأ في الشكل التالي:
500000 من د/ المصرف

500000 الى د/ المبيعات

اذ كان ينبغي أن يكون الجانب الدائن من العملية حساب السيارات وليس المبيعات وأن يسجل بالقيمة الدفترية للسيارة وهي 600000 دينار وقيد الفرق بين سعر البيع والقيمة الدفترية البالغ 100000 دينار مديناً في حساب خسائر بيع الموجودات الثابتة.

ومما لا شك فيه أن مثل هذه الأخطاء وستؤدي الى عدم إظهار الحسابات الختامية والميزانية بالشكل الصحيح.

4- أخطاء متكافئة أو معوضة: قد يحدث أكثر من خطأ واحد من الأخطاء المارة الذكر غير أن نتيجة هذه الأخطاء بالرغم من تعادل ميزان المراجعة تكون متكافئة وبذلك يتعادل طرفي الميزان على خطأ، ولما كان لكل عملية طرفان فقد يقع خطأ أو عدة أخطاء في طرف ويكافئه خطأ أو اخطاء في الطرف المعاكس من عمليات اخرى وقد تحدث هذه الأخطاء عند الترحيل الى الاستاذ.

ولتوضيح ذلك نفترض أن أحد التجار اشترى مكائن بمبلغ 860000 دينار نقداً وباع بضاعة الى محمود بمبلغ 350000 دينار وقد تم تسجيل العمليتين كالاتي:

860000 من د/ المكائن

680000 الى د/ الصندوق

350000 من د/ محمود (المدينون)

530000 الى د/ المبيعات

أن حساب الصندوق في القيد الاول قد جعل دائناً بمبلغ 680000 دينار بدلاً من 860000 دينار أي بنقص في الطرف الدائن بمبلغ 180000 دينار وهذا النقص قد عوض بصوره متكافئة في حساب المبيعات حيث تم محتل الطرف الدائن (المبيعات) مبلغ أكثر من الحقيقية بمقدار 180000 دينار.

طرق تصحيح الاخطاء

بعد أن تكتشف الاخطاء سواء في سجل اليومية أو الاستاذ ينبغي اتخاذ ما يقتضي لأجراء تصحيحها في التاريخ الذي اكتشفت فيه، ولما كان سجل اليومية من الدفاتر القانونية فقد منع القانون اجراء اي مسح أو شطب أو اضافة فيه لذلك لا يمكن تصحيح الخطأ بدفتر اليومية الا عن طريق قيود تسجل في دفتر اليومية لتصحيح الاخطاء المكتشفة.

وهذه الاخطاء قد تكون اخطاء حذف أو اخطاء كتابيه أو اخطاء فنية أو معوضه.

وقد تظهر هذه الاخطاء أما في مبالغ الحسابات أو في اسماء الحسابات أو في المبالغ والاسماء معاً.

وهناك طريقتان لتصحيح الاخطاء في سجل اليومية وهما:

1- الطريقة المطولة: وتتم بأجراء قيدين، القيد الاول يكون بمثابة الغاء للقيد الخطأ وذلك بقيد عكسي يثبت في سجل اليومية فتعتبر العملية ملغاة ثم يعاد تسجيلها بصورة صحيحة بالقيد الثاني.

مثال:

أ- في حالة ظهور الخطأ في مبلغ الحسابات
450000 من ح/ القرطاسية

450000 الى ح/ الصندوق

شراء قرطاسية بمبلغ 540000 دينار نقداً

فيتم تصحيح القيد اعلاه في تاريخ ظهوره بإلغائه وتسجيل اخر بالشكل الصحيح كما مدون ادناه.

450000 من ح/ الصندوق

450000 من ح/ القرطاسية

الغاء القيد السابق

540000 من ح/ القرطاسية

540000 الى ح/ الصندوق

تسجيل القيد الصحيح

ب- في حالة ظهور الخطأ في أسماء الحسابات
300000 من د/ المشتريات

300000 الى د/ سالم (الدائنون)

شراء اثاث من سليم بمبلغ 300000 دينار على الحساب ويتم تصحيح هذا القيد بالشكل الاتي:

300000 من د/ سالم (الدائنون)

300000 الى د/ المشتريات

الغاء القيد السابق

300000 من د/ الاثاث

300000 الى د/ سليم (الدائنون)

تسجيل القيد المفتوح

ج- في حالة ظهور الخطأ في الاسماء والمبالغ معاً

560000 من د/ المكائن

560000 الى د/ سليم (الدائنون)

شراء مكائن من سليمان بمبلغ 650000 دينار على الحساب ويتم تصحيح هذه القيد بالشكل التالي:

560000 من د/ سليم (الدائنون)

560000 الى د/ المكائن

الغاء القيد السابق

650000 من د/ المكائن

650000 الى د/ سليمان (الدائنون)

تسجيل القيد الصحيح

2- الطريقة المختصرة:

ويتم تصحيح الأخطاء بموجب هذه الطريقة بقيد واحد حيث يتم إلغاء الخطأ وتسجيل الصحيح بقيد واحد بدلاً من قيدين كما حصل في الطريقة المطولة. فيسجل قيد بالفرق بين مبلغ القيد الصحيح والخطأ (إذا كان الخطأ في المبالغ) ويؤدي هذا التصحيح إلى إلغاء الخطأ وإجراء التصحيح في آن واحد. أي أنه يجري تصحيح الخطأ دون أن يتعرض إلى ما هو مسجل في القيد بصورة صحيحة.

مثال:

أ- في حالة ظهور الخطأ في مبالغ الحسابات بأكثر أو أقل من المبالغ الحقيقية لها.

450000 من د/ القرطاسية

450000 إلى د/ الصندوق

شراء قرطاسية بمبلغ 54000 دينار

يتم التصحيح باستخراج الفرق بين المبلغ الصحيح والمبلغ الخطأ والذي هو 9000 دينار (54000 و 45000) وتسجيل قيد بهذا الفرق بالشكل التالي:

9000 من د/ القرطاسية

9000 إلى د/ الصندوق

أو قد يجوز أن يظهر الخطأ بالشكل التالي:

54000 من د/ القرطاسية

54000 إلى د/ الصندوق

شراء قرطاسية بمبلغ 45000 دينار نقداً

وبذلك يكون قيد التصحيح كالاتي:

9000 من د/ الصندوق

9000 إلى د/ القرطاسية

ب- في حالة ظهور الخطأ في أسماء الحسابات
300000 من د/ المشتريات

300000 الى د/ أحمد (الدائنون)

قيمة اثار اشترت من احمد على الحساب

أن الخطأ في هذا القيد محصور في جعل حساب المشتريات مديناً في حين كان ينبغي أن يجعل حساب الاثا مديناً لأنه مصروف رأسمالي الهدف منه ليس اعادة البيع. وعليه لإزالة الخطأ يسجل قيد يجعل فيه حساب الاثا مديناً وحساب المشتريات دائناً كما في القيد الآتي:

300000 من د/ الاثا

300000 الى د/ المشتريات

معنى ذلك الغاء حساب المشتريات الذي ظهر خطأ في القيد الاصلي

ج- في حالة ظهور الخطأ في مبالغ واسماء الحسابات معاً.

200000 من د/ المشتريات

الى منكورين

180000 د/ الصندوق

20000 د/ الخصم المكتسب

شراء بضاعة بمبلغ 200000 دينار بخصم تجاري 10%.

لتصحيح الخطأ في القيد اعلاه ينبغي ان يكون حساب المشتريات مديناً بمبلغ 180000 دينار بدلاً من 200000 دينار لان الخصم التجاري بنسبة 10% والذي مقداره 20000 دينار يجب ان يطرح من مبلغ 200000 دينار وكذلك يجب ان يحذف حساب الخصم المكتسب لعدم وجود علاقه له بالعملية لان الخصم التجاري لا يظهر في سجل اليومية وعليه يجب الغاء حساب الخصم المكتسب بقيد مدين بنفس المبلغ وتصحيح حساب المشتريات بنفس المبلغ

20000 من د/ الخصم المكتسب

20000 الى د/ المشتريات

الحسابات الختامية

أولاً: حساب المتاجرة: حساب المتاجرة من الحسابات المهمة في الدورة المحاسبية وحساب المتاجرة هو الحساب الخاص بعمليات الشراء والبيع للبضاعة فقط دون الإيرادات والمصروفات التي تنتج عن مصادر غير مصدر الشراء أو البيع ويتكون حساب المتاجرة كباقي الحسابات من جانبين.

الجانب المدين (حساب بضاعة أول المدة، حساب المشتريات، الحسابات المتعلقة بالمصروفات على الشراء، حساب مردودات المبيعات، حساب مسموحات المبيعات والخصم المسموح به).

الجانب الدائن (حساب المبيعات، حساب مردودات المشتريات، حساب بضاعة آخر المدة، حساب مسموحات المشتريات والخصم المكتسب)

والآتي نموذج لحساب المتاجرة.

ح/ المتاجرة لشركة للفترة المنتهية في 12131 /

هـ/ المتاجرة لشركة ... للفترة المنتهية في 12/31/.....

XX بضاعة اول المدة	XX بضاعة اخر المدة
XX المشتريات	XX المبيعات
XX م. المبيعات	XX مسموحات المشتريات
XX مسموحات المبيعات	XX م. المشتريات
XX خصم مسموح به	XX خصم مكتسب
XX مصاريف الشراء	أما ((مجمّل ربح))
XXX	أو ((مجمّل خسارة))
XXX	XXX

1- إذا كان جانب المبيعات (الدائن) أكبر من جانب المشتريات (المدين) فإن الفرق هو مجمل ربح.

2- إذا كان جانب المبيعات (الدائن) أقل من جانب المشتريات (المدين) فإن الفرق هو مجمل خسارة.

ومن الطبيعي فإن هذه الحسابات التي ظهرت في حساب المتاجرة يتم نقلها من حساباتها الخاصة كأرصدة إلى حساب المتاجرة عن طريق قيود قفل الحسابات والتي تتمثل في جعل أرصدة الحسابات المدنية في الجانب الدائن من قيد القفل

ويكون د/ المتاجرة في الجانب المدين من القيد المحاسبي وكما يلي:

XX من د/ المتاجرة

الى منكورين

XX د/ المشتريات

XX د/ م. المبيعات

XX د/ مسموحات المشتريات

XX د/ بضاعة اول المدة

XX د/ مصاريف الشراء

قيد اقفال الحسابات المدنية في د/ المتاجرة

أما ارسدة الحسابات الدائنة فتظهر في الجانب المدين من القيد ويكون د/ المتاجرة في الجانب الدائن وكما يلي:

من منكورين

XX د/ المبيعات

XX د/ م. المشتريات

XX د/ مسموحات المشتريات

XX الى د/ المتاجرة

قيد اقفال الحسابات الدائنة في د/ المتاجرة

أما قيد اثبات قيمة بضاعة اخر المدة ويظهر هذا القيد في نهاية السنة المالية (عند غلق الحسابات) فقط كأثبات قيمة بضاعة آخر المدة ويظهر القيد كما يلي:

XX من د/ بضاعة اخر المدة

XX الى د/ المتاجرة

قيد اثبات قيمة بضاعة اخر المدة

ونتيجة ترصيد حساب المتاجرة يمكن ملاحظة ما يلي:

1- إذا كان الجانب الدائن قيمته أكبر من الجانب المدين فيظهر هناك فرق دائن.

وهذا الفرق بالجانب الدائن يمثل قيمة مجمل الربح الذي ينتقل الى حساب الارباح والخسائر بالجانب الدائن منه بقيد قفل وكما يلي:

XX من د/ المتاجرة (مجمّل ربح)

XX الى د/ الارباح والخسائر

قيد قفل د/ المتاجرة ونقل مجمل الربح الى حساب أ-خ

2- أما إذا كان الجانب المدين (المشتريات) قيمته أكبر من الجانب الدائن (المبيعات) فيعني ذلك ان هناك خسارة لان قيمة المبيعات اقل من قيمة الجانب الاخر (المشتريات) وهذا ما ينتج عنه (مجمّل خسارة) وهذا الفرق ينقل الى الجانب المدين من حساب الارباح والخسائر بقيد قفل وكما يظهر في القيد التالي:

XX من د/ الارباح والخسائر

XX الى د/ المتاجرة (مجمّل خسارة)

قيد أقفال د/ المتاجرة ونقل (مجمّل خسارة) الى د/ أ-خ

ثانياً: حساب الارباح والخسائر وكشف الدخل

يمكن القول ان حساب (أ-خ) يحوي على كل المصاريف والايادات التي ليس لها علاقة مباشرة بالعمليات التشغيلية اليومية (البيع والشراء) والتي لم تدخل في حساب المتاجرة والهدف منه هو التوصل الى صافي ربح أو خسارة حيث يتكون الجانب المدين من جميع المصروفات التي لا تتعلق بالعمليات التشغيلية اليومية زائداً مجمل الخسارة المنقول من حساب المتاجرة أم الجانب الدائن فيتكون من جميع الايرادات التي ليس لها علاقة مباشرة بعملية البيع والشراء زائداً مجمل الربح المنقول من حساب المتاجرة.

ان الحسابات التي ظهرت في حساب أ-خ نقلت اليه عن طريق اجراء عملية قيد اقفال. وذلك بجعل ارصدة الحسابات (المصاريف/ الخسائر) في الجانب الدائن وحساب أ-خ في الجانب المدين ويكون القيد كما يلي:

XX من د/ الأرباح والخسائر

الى المذكورين

XX د/ أجور الماء والكهرباء

XX د/ رواتب الموظفين

XX د/ اجور العمال

XX د/ مصاريف نقل

XX د/ مصاريف نقل المبيعات

XX د/ مصاريف التأمين

XX د/ مصاريف الصيانة

XX د/ ايجار المحل

غلق الحسابات المدنية بحساب أ-خ

أما الجانب الدائن من د/ الأرباح والخسائر تقفل هذه الحسابات في حساب الأرباح والخسائر فتكون ارصدة هذه الحسابات بالجانب المدين في قيد القفل و د/ الأرباح والخسائر بالجانب الدائن من القيد بمجموع قيم الجانب المدين ويكون القيد كما يلي:

من مذكورين

XX د/ ايراد ايجار العقارات المملوكة

XX د/ ايراد بيع الموجودات الثابتة

XX د/ ايراد القروض الممنوحة (فوائد)

XX د/ ايراد استبدال الموجودات الثابتة

XX الى د/ الأرباح والخسائر

غلق الحسابات الدائنة في د/ أ-خ

والنتيجة التي يمكن ملاحظتها من ترصيد حساب الأرباح والخسائر مايلي:

1- اذا كان الجانب الدائن (جانب الإيرادات) قيمته اكبر من قيمة الجانب المدين (جانب المصاريف) فهذا يعني ان هناك ارباح (صافي ربح) والذي يغلُق في د/ رأس المال بالجانب الدائن ويكون القيد كما يلي:
XX من د/ الأرباح والخسائر (صافي الربح)

XX الى د/ رأس مال

قيد قفل د/ أ- خ (صافي الربح) في د/ رأس المال

2- أما اذا كان الجانب المدين (المصاريف) قيمته اكبر من قيمة الجانب الدائن (الإيرادات) فيعني هذا أن هناك صافي خسارة والذي يقفل في الجانب المدين من د/ رأس المال ويكون القيد كالآتي:

XX من د/ رأس المال

XX الى د/ الأرباح والخسائر (صافي الخسارة)

قيد اقفال د/ أ- خ (صافي خسارة) في د/ رأس المال

د/ الأرباح والخسائر للسنة المنتهية في 31/12/.....

XX د/ اجور ماء وكهرباء	XX د/ بضاعة اخر المدة
XX د/ رواتب موظفين	XX د/ المبيعات
XX د/ اجور العمال	XX د/ مسموحات المشتريات
XX د/ مصاريف نقل	XX د/ م. المشتريات
XX د/ مصاريف نقل المبيعات	
XX د/ مصاريف التأمين	
XX د/ مصاريف الصيانة	
XX د/ ايجار المحل	
XX د/ صافي الربح	XX د/ صافي الخسارة
XX	XXX

مثال/ الارصدة التالية مستخرجة من ميزان المراجعة بتاريخ 1990/12/31 والتي تخص احد التجار والبالغ بالدنانير،
 5000 م/ المشتريات، 10000 م/ المبيعات، 2000 م/ بضاعة اول المدة، 200 م. د مردودات المشتريات، 200
 م/ مردودات المبيعات، 300 م/ مصاريف نقل المشتريات، 200 م. م مصاريف تأمين على المشتريات، 100 أ. م
 رواتب، 50 أ. م مصاريف ماء، 100 أ. م مصاريف تصليح، 250 أ. م مصاريف بيع، 300 أ. م خسائر بيع
 الموجودات، 100 أ. م نقل المبيعات، 2000 أ. د ايراد عقار، 2000 أ. د ايراد اوراق مالية، 1000 أ. د ارباح بيع
 الموجودات، 3000 أ. د ايراد تأجير المكائن، 15000 م. د بضاعة اخر المدة.

المطلوب: تسجيل قيود القفل وتصوير حسابي المتاجرة والارباح والخسائر

1. حساب المتاجرة

أ- قيد قفل ح/ المتاجرة الجانب المدين ويكون كما يلي:

7700 من ح/ المتاجرة

الى مذكورين

2000 ح/ بضاعة اول المدة

5000 ح/ المشتريات

200 ح/ م. المبيعات

300 ح/ مصاريف نقل المشتريات

200 ح/ مصاريف تأمين المشتريات

ب- قيد قفل ح/ المتاجرة الجانب الدائن منه ويكون كما يلي:

من مذكورين

10000 ح/ المبيعات

200 ح/ م. المشتريات

10200 الى ح/ المتاجرة

ج- قيد اثبات قيمة بضاعة آخر المدة حيث يكون ح/ المتاجرة بالجانب الدائن

1500 من ح/ بضاعة اخر المدة

1500 الى ح/ المتاجرة

وبعد عمل قيود القفل تصوير ح/ المتاجرة وكما يلي:

ح/ المتاجرة للفترة المنتهية في 1990/12/31

10000 ح/ المبيعات	5000 ح/ المشتريات
500 ح/ مردودات المشتريات	2000 ح/ بضاعة اول المدة
1500 ح/ بضاعة اخر المدة	300 ح/ مصاريف نقل المشتريات
	200 ح/ مصاريف تأمين على المشتريات
	200 ح/ مردودات المبيعات
	4300 ح/ أ. خ (مجمّل ربح)
<u>12000</u>	<u>12000</u>

4300 من ح/ المتاجرة (مجمّل ربح)

4300 الى ح/ الارباح والخسائر

قيد اقفال ح/ المتاجرة في ح/ أ. خ

2- حساب الارباح والخسائر

أ- قيود قفل حساب الارباح والخسائر

900 من ح/ الارباح والخسائر

الى المذكورين

100 ح/ الرواتب

50 ح/ مصاريف ماء

100 د/ مصاريف تصليح

250 د/ مصاريف بيع

300 د/ خسائر بيع الموجودات

100 د/ مصاريف نقل المبيعات

قيد افعال الحسابات المدنية في د/ أ. ح

ب- من مذكورين

200 د/ ايراد عقار

1000 د/ ارباح بيع الموجودات

2000 د/ ايراد اوراق مالية

3000 د/ ايراد تأجير المكائن

8000 الى د/ الارباح والخسائر

قيد افعال الحسابات الدائنة في د/ أ. ح

وبذلك يكون حساب الارباح والخسائر كما يلي:

د/ الارباح والخسائر للفترة المنتهية في 1990/12/31

4300 د/ المتاجرة (مجمّل ربح)	100 د/ الرواتب
2000 د/ ايراد عقار	50 د/ مصاريف ماء
1000 د/ ارباح بيع الموجودات	100 د/ مصاريف تصليح
2000 د/ ايراد اوراق مالية	250 د/ مصاريف بيع
3000 د/ ايراد تأجير المكائن	300 د/ خسائر بيع الموجودات
	100 د/ مصاريف نقل المبيعات
	11400 د/ صافي ربح
12300	12300

ج - 11400 من د / الأرباح والخسائر (صافي ربح)

11400 الى د/ رأس المال

قيد قفل د/ أ.خ (صافي ربح) في د/ رأس المال.

الميزانية العمومية

الميزانية هي عبارة عن بيان للموجودات التي تمتلكها المنشأة ورأس المال والالتزامات (المطلوبات) في لحظة معينة من الزمن أي أنها تبين مصادر الأموال وأوجه استخدامها في لحظة زمنية معينة ويمكن ان تأخذ الميزانية صور عديدة إلا أن الشكل التقليدي للميزانية يكون على شكل كشف يتكون من جانبين يخص الجانب الأيمن منه لعناصر الأصول ((الموجودات)) التي تمتلكها المنشأة وتبويب الأصول ((الموجودات)) تبعاً لغرضها الوظيفي ودرجة سيولتها فيمكن أن تظهر بالشكل التالي:

1- الموجودات (الأصول) المتداولة.

2- الموجودات (الأصول) الثابتة.

3- موجودات أخرى.

أما الجانب الأيسر فيتكون من حقوق الغير وحقوق أصحاب المشروع ويمكن أن يظهر بالشكل التالي:

1- المطلوبات المتداولة (قصيرة الأمد).

2- المطلوبات الثابتة (طويلة الأمد).

3- رأس المال.

ويمكن تصوير الميزانية العمومية (المركز المالي) في الشكل التالي:

قائمة المركز المالي (الميزانية) في 31/12/....

المطلوبات + رأس المال	الموجودات
المطلوبات الثابتة ورأس المال	الموجودات الثابتة
رأس المال	الأراضي
قروض مستلمة طويلة الأجل	المباني
الاحتياطي	الألات والمعدات
	مكائن
	استثمارات مالية طويلة الأجل
	قروض ممنوحة طويلة الأجل
	سيارات
	الأثاث
المطلوبات المتداولة	الموجودات المتداولة
الدائنون	الصندوق
	المصرف
قروض مستلمة قصيرة	قروض ممنوحة قصيرة الأجل
قروض مستحقة غير مدفوعة	استثمارات قصيرة الأجل
	مصاريف مدفوعة مقدماً
	إيرادات مستحقة وغير مقبوضة

الاندثار: ويقصد به التناقص التدريجي في قيمة الموجود الثابت والذي يتناقص سنوياً من أصل الكلفة ويحتسب كجزء من المصاريف التشغيلية لأغراض اعداد حساب الارباح والخسائر

وعليه فاحتساب الاندثار يكون بمثابة توزيع الكلفة الاصلية على عدد سني العمر الانتاجي وبالتالي فهو لا يمثل بالضرورة تدهوراً في القيمة السوقية للموجودات الثابتة أو في قابليتها الانتاجية ومن الاسباب التي تستدعي احتساب الاندثار عاملين رئيسيين أولهما: هو الانخفاض الذي ينشأ في قيمة الموجودات الثابتة من جراء استخدامها في العمليات التشغيلية.

وبسبب الظروف المحيطة ويبرر احتساب الاندثار من الناحية الثانية على اساس التقادم الذي تتعرض له الموجودات الثابتة بسبب التقدم الفني الذي يطرأ عليها وتضطر المنشأة الى استبدالها.

* طرق حساب الاندثار

هناك عدة طرق لاحتساب الاندثار وهي:

- 1- طريقة القسط الثابت
- 2- طريقة القسط المتناقص
- 3- طريقة مجموع سنوات العمر الانتاجي
- 4- طريقة مجموع عدد الوحدات المنتجة
- 5- طريقة اعادة التقدير
- 6- طريقة عدد ساعات اشتغال الماكنة.

وسنكتفي ببحث ايسر طريقة وهي:

* طريقة القسط الثابت

تعتبر هذه الطريقة من ايسر واوسع الطرق استخداماً، وتعتمد هذه الطريقة على توزيع الكلفة الاصلية للموجودات الثابتة بحصص أو اقساط متساوية على سني العمر الانتاجي. وتفضل هذه الطريقة في حالة تجانس عملية الاستخدام من سنة الى اخرى.

ويتم احتساب الاندثار وفقاً لهذه الطريقة بعد التعرف على العناصر الاتية:

أ- كلفة الموجود الثابت.

ب- عمر الموجود الثابت.

ج- قيمة الانقاص (وهي القيمة المتبقية للموجود الثابت في نهاية عمره الانتاجي).

ويتم احتساب قسط الاندثار السنوي حسب المعادلة التالية:

$$\text{قسط الاندثار السنوي} = \frac{\text{كلفة الموجود الثابت - الانقاص}}{\text{العمر الانتاجي}}$$

وبعد احتساب هذا القسط بموجب المعادلة اعلاه يتم تسجيل قيد الاندثار بطريقتين:

1- الطريقة المباشرة.

2- الطريقة الغير مباشرة.

1- الطريقة المباشرة: وهي ان يتم تثبيت الاندثار في حساب وسيط هو حساب الاندثار حيث يكون مديناً ويجعل حساب الموجودات الثابتة دائناً بنفس المبلغ ويغلق هذا الحساب الوسيط للاندثار بحساب الارباح والخسائر بجعله دائناً بالمبلغ المدين به.

مثال: اشترت منشأة ذو الفقار سيارة بمبلغ 8000 دينار في 1/1/1985 علماً بأن عمرها الانتاجي يقدر خمس سنوات وقيمة الانقاص 500 دينار.

المطلوب: تسجيل قيمة السيارة في سجلات الشركة واحتساب قسط الاندثار السنوي بطريقة القسط الثابت وتسجيله بالطريقة المباشرة.

الحل: 1/1/1985

8000 من ح/ السيارات

800 الى ح/ الصندوق

شراء سيارة بمبلغ 8000 دينار نقداً وقدرها الانتاجي لخمس سنوات وقيمة الانقاص 500 دينار

$$\text{قسط الاندثار} = \frac{\text{قيمة الموجود - قيمة الانقاص}}{\text{العمر الانتاجي}}$$

$$= \frac{8000 - 500}{5}$$

$$= 1500 \text{ دينار قسط الاندثار السنوي}$$

تسجيل الاندثار حسب الطريقة المباشرة

1985/12/31

1500 من د/ اندثار السيارات

1500 الى د/ السيارات

قسط الاندثار الثابت المباشر للسيارة

1985/12/31

1500 من د/ الارباح والخسائر

1500 الى د/ اندثار السيارات

غلق د/ اندثار السيارات في د/ أ.خ

PRINCIPLES OF ACCOUNTING BY YAS ZAMAL